الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد
بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}
شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها
موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}
من الدراري المضيئة
{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض،
وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد
سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية
إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى
في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال:
قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟
قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها
وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد
السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٢

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المجمع الثربوي – الطابق السادس

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ – حزيران ٢٠٢٥ م

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ – حزيران ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصفية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ معدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، واذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٥) المجلد الرابع

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	ص
١	م.د. بتول جاسم محمد المالكي	بين (أكلني البراغيث) و(أكلوني البراغيث)	٨
٢	م.د. صباح باجي ديوان	البنى التحتية لمحطات الرصد الجوي في محافظة بابل	١٤
٣	م.د.عبدالرزاق حسن هاشم	الإمامة دراسة تحليلية عند متكلمي الاشعرية	٣٢
٤	م.د. منى محمد حاتم	اندماج أفق التوقع لقراء شعر أبي تمام والمتنبي في كتاب النظام لابن المستوفي الأربلي (ت٦٣٧هـ) للأجزاء من «٥-٨»	٥٦
٥	م.د. ميثاق عاشور حسين	اعتراضاتُ الباقوليّ (ت٥٤٢هـ) النَّحويَّةُ على أبي عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) في «جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة»	٦٤
٦	م.د. هدير علي عبد	السكينة والطمأنينة في القرآن الكريم	٨٦
٧	م.د.إبراهيم حسين إبراهيم الأشتر	العفو الفردي والجماعي دراسة موضوعية في آيات الكتاب الكريم	٩٦
٨	م.د.أسيل ابراهيم شهاب	التعايش الأسري في القرآن الكريم	١٠٦
٩	م.م. ابتهال حسين عداي	النقد الثقافي في الشعر الرقمي	١٢٢
١٠	م.م إبراهيم صادق صدام	«فلسفة سورين كيركجارد: جدلية الذات والوجود والحرية»	١٣٢
١١	أ. د. سعد محسن عبد العبيدي م.م الير عبد العزيز علوان الدلفي	غانا في عهد الشيمبونج «مجلس الإصلاح الوطني ١٩٧٢- «١٩٧٥	١٣٤
١٢	م.م اسعد بدري عزيز	الحضور الوجودي لدى طلبة الجامعة	١٦٠
١٣	م.م. حسين سعدون كاظم	فاعلية استراتيجية OE3R في تنمية مهارات التفكير العلمي لدى طلاب الصف الأول المتوسط في مادة علم الفيزياء	١٧٢
١٤	م.م. روافد جاسم حسن مخلف	التوجهات اللغوية في النقد الأدبي الحديث بين السردية واللامركزية	١٨٦
١٥	م. م. رياض أحمد حامد الجحيشي	برغواطة و دورها في تاريخ المغرب العربي الاسلامي خلال العهد الأموي	١٩٨
١٦	م.م. سحر ماهود محمد	موقف لبنان من القضية الفلسطينية بين عامي ١٩٨٠-٢٠٠٠م	٢٠٨
١٧	م.م صبا مجيد مهيدي	الخلافة العباسية والنظام المالي: النفقات أنموذجاً	٢٢٨
١٨	م.م فاطمة صدام فنوص حمادي	الجريمة الالكترونية وسبل حماية المجتمع منها – دراسة فكرية معاصرة	٢٣٨
١٩	م.م. فيصل عزيز كاصد م.م. محمد عبدالرضا شريف	حيوية الضمير وعلاقته بالاتزان الانفعالي لدى المرشدين التربويين	٢٤٨
٢٠	م.م. كرار خليل هويدي أ.د. مهند محمد صالح عطية	العلامة الطباطبائي وكتابه الميزان في تفسير القرآن	٢٦٠
٢١	م.م مصطفى محمد عبد الرزاق	القيم عند امانوئيل كانت-دراسة تحليلة-	٢٦٨
٢٢	أ.م.د. رشا عيسى فارس	وظائف المماليك ومهنهم في العصر الايوبي	٢٨٢
٢٣	أ.د. علي محمد كريم ايلاف صلاح رشيد	الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي (SHP) في تركيا «١٩٨٣-١٩٩٤»	٢٩٦
٢٤	Asst. Prof. Dr. Husam Mohammed Kareem	Learner-CentredApproach and its Influenceon Iraqi EFL Students'College WritingComposition Performance	٣٠٤
٢٥	Instr. Hussein Kadhim Zamil	Element of Alienationwith Reference to Bindu Bhatt's The Inexhaustible:ASocio-Psychological Study	٣٢٤

اعتراضاتُ الباقوليِّ (ت٥٤٢هـ) النَّحويَّةُ على أَبي عليٍّ الفارسيِّ (ت٣٧٧هـ) في «جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة»

م.د. ميثاق عاشور حسين
كلية الإمام الأَعظم الجامعة

المستخلص:
يتناول هذا البحث اعتراضات الباقوليّ (ت٥٤٢هـ)، في كتابه «جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة»، على أبي عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، وفيه سيظهرُ أنَّ الباقوليَّ كانَ مُعجبًا جدًّا بأبي عليّ، ويتَّخذُ كُتبَه إمامًا له، لكنَّ الإعجابَ لم يَحلْ دونَ توجيه النَّقد والاعتراض في بعض المواضع، الَّتي أحاطَ بها هذا البحث، بغرضِ الوقوفِ على طبيعتِها، وبيانِ مدى أهمِّيتِها، وقيمتِها العلميَّة.

الكلمات المفتاحية: الباقوليُّ، أبو عليّ الفارسيُّ، الاعتراضات، النَّحويَّة، جواهر القرآن .

Abstract:

This research examines the objections of al-Baqulī (d. 542 AH) in his book «Jawhar al-Qur›an wa-Ta›āji› al-San›ah» (The Pearls of the Qur›an and the Results of the Craft) against Abu ‹Ali al-Farīsi (d. 377 AH). It will demonstrate that al-Baqulī greatly admired Abu ‹Ali and considered his books as a source of authority. However, this admiration did not prevent him from criticizing and objecting to certain points, which are covered in this research, with the aim of establishing their nature and demonstrating their importance and scholarly value.

Keywords: Al-Baqouli, Abu Ali Al-Farsi, objections, grammar, jewels of the Qur'an .

المقدّمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلام على النَّبيِّ الأمين، محمَّدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبَعدُ فقد لمعَ نجمُ أبي عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) في القرنِ الرَّابع، وتزاحمَ عليه الطَّلبةُ يَنهلونَ من علمه، ويُدوِّنونَ ما يُملي عليهم من الفوائدِ الحسنة، والاجتهادات الفريدة، ثُمَّ تابعَ طُلَّابُه مَسيرتَه، وجعلوا يُؤلِّفونَ الكتبَ والأسفارَ، وجُلُّها مأخوذٌ عنه، مرويٌّ بفَيضِ غَمامِه، مُزهِرٌ في روابي فِكرِه واتِّساعِه، وأشهرُ طُلابِه ابنُ جنِّي (ت٣٩٢هـ)، الَّذي جعلَ أستاذَه حاضِرًا في كلِّ عِباراتِه، حيًّا في كلِّ سُطورِه، يُحاوِرُه ويَنقل آراءَه، ويُقدِّمها للقارئ بكلِّ أمانةٍ وإجلال.

وكانَ اهتمامُ أبي عليّ مُنصبًّا على النَّحو، وتحديدًا على إعراب القرآنِ الكريم وتوجيه القراءات، حَتَّى أصبحَ حديثَ العُلماءِ وشُغلَهم الشَّاغلَ، منذ عصره إلى يومنا الحاضر، يَنقلونَ من كُتُبه، ويَستشهدونَ بآرائه وأقواله، ويُؤلِّفونَ الأسفارَ الَّتي تستمدُّ رُوحَها ومادَّتَها من مُؤلَّفاتِه، وتَستضيءُ بشُموسِه وأقماره.

وممَّن سارَ في رِكابِه، واهتدى بمشاعِلِه وأنواره، جامعُ العلوم أبو الحسن الباقوليُّ (ت٥٤٢هـ)، الَّذي صَنَّفَ كثيرًا من الكتب في إعراب القرآن وفوائده، مُستعينًا بمُصنَّفاتِ أبي علي، الَّتي فُقِدَ بعضٌ منها، فكان له الفضلُ في الاحتفاظِ بشيءٍ من مضمونِها ومادَّتِها.

لقد أكبَّ الباقوليُّ على كُتُبِ أبي عليّ، ينهلُ من دقائقها، ويَعبُّ من أسرارِها، ويُقيِّدُ شَوارِدَها، ويُعيدُ صوغَ عبارتِها، فأخرَجَ غيرَ قليلٍ من المُصنَّفاتِ في القراءات وإعراب القرآنِ، وهو في كلِّ ذلكَ يتَّكئُ على أبي عليّ، نقلًا وتلخيصًا وشَرحًا واختيارًا ونَقدًا.

ومن مُصنَّفاتِه، الَّتي اعتمدَ على أبي عليّ في تحريرها، كتاب «جواهر القرآن ونَتائج الصَّنعة»، تناولَ

فيه آياتٍ قُرآنيَّةً، عرضَها في أبوابٍ، جعلَ عناوينَها مسائلَ النَّحو، ثُمَّ شرعَ يَعرضُ الآياتِ المُتَّصلةَ بكلِّ مسألةٍ في بابٍ مُستقلٍّ.

وأهمُّ ما يَنمازُ به الكتابُ تأثُّره الكبير بمؤلَّفاتِ أبي عليٍّ، إلى درجةِ أنَّ كلَّ ما احتواه هو نقلٌ حرفيٌّ من مُصنَّفاتِ أبي عليٍّ، مع بعضِ التَّصرُّفِ، اختصارًا أو بَسطًا أو تَعديلًا، وكان الباقوليُّ يُشيرُ إلى ذلكَ في كثيرٍ من المواضع، على حينِ أنَّه في الغالبِ لا يَذكرُ، مع أنَّه يَنقل عبارةَ أبي عليٍّ بحروفِها.

وذِكرُه لأبي عليٍّ ينمُّ عن احترامٍ وإجلالٍ، فهو كثيرًا ما يصفُه بالفارسِ، فيقول: ((قالَ الفارسُ))، أو: ((قالَ أبو عليٍّ))، ومع حبِّه الشَّديدِ، وإعجابِه بعلمِه وشخصيَّتِه، انبرى في مواضعَ قليلةٍ لنَقدِه، مستعملًا ألفاظًا في مُنتهى الأدبِ واللَّطافة، كأنْ يقول: ((وسها الفارسُ))، ((وهذا سَهوٌ منه))، ((واضطربَ كلامُه))، ((وفيه نظر))، ...

والنَّقدُ مع الإعجاب، فضلًا عمَّا أثبتَهُ المُحقِّقُ في صفحةِ الغِلافِ من كلامٍ للبيهقيِّ صاحبِ كتاب «وشاح دمية العصر ولقاح روضة العصر»، وهو قوله: ((استدركَ جامعُ العُلومِ على أبي عليٍّ الفارسيِّ، وعبد القاهرِ الجرجانيِّ، وله هذه الرُّتبة))، كلُّ ذلكَ حفَّزني أنْ أقفَ على المواضعِ الَّتي انتقدَ فيها الباقوليُّ أبا عليٍّ؛ لأسبرَ رُتبتَه، وأتبيَّنَ درجتَهُ، وأصلَ إلى نتيجةٍ في هذا الشَّأن، فاخترتُ أنْ أُنشِئَ هذا البحثَ؛ لتتبُّعِ الاعتراضاتِ، والوقوفِ على قيمتِها العلميَّة، وجعلتُ عنوانَه: (اعتراضات الباقوليِّ النَّحويَّةُ على أبي عليٍّ الفارسيِّ في جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة).

والكتابُ فيه اعتراضاتٌ على نحويَّين آخرينَ، كالأخفش والفرَّاء وغيرِهما، لكنْ تبيَّنَ لي من المُقارنةِ مع كتاب «الحجَّة للقرَّاء السَّبعة» لأبي عليٍّ أنَّها ليستْ للباقوليِّ، وإنَّما هي لأبي عليٍّ، والباقوليُّ ينقلُ عبارتَه بحروفِها، ثُمَّ تتبَّعتُ الكتابَ فلم أجدْ فيه ذِكرًا لعبد القاهرِ الجرجانيِّ (ت٤٧١هـ)، وبذلك انحصرَ عنوانُ البحثِ في اعتراضات الباقوليِّ على أبي عليٍّ الفارسيِّ.

وقد قمتُ بجمعِ تلكَ الاعتراضات، ودراستِها، وبيانِ طبيعتِها، وقيمتِها العلميَّة، ووزَّعتُها على ثلاثةِ مَباحثَ؛ تضمَّنَ المبحثُ الأوَّلُ كلَّ ما يتَّصل بالمَبنيَّات، كعودةِ الضَّمير على ما قبلَه، وواو العطف والمَعية والفاء، أمَّا المبحث الثَّاني فخصَّصتُه للحديث عن المسائلِ الخلافية بينَ النَّحويِّين، الَّتي كانَ للباقوليِّ فيها اعتراضٌ على أبي عليٍّ الفارسيِّ، وتَشملُ: الرَّفعُ بالظَّرفِ والرَّفعُ بالابتداء، وتعدُّد الحال، ومَجيء الفاعل جملةً، وأمَّا المبحث الثَّالث فقد جعلتُه لمسائلَ نحوية مُتفرِّقة، لا تندرجُ تحت المبحثَينِ السَّابقَين، وهي: الحذف، وتعليق شبه الجملة.

وفي الخاتمة دوَّنتُ النَّتائجَ الَّتي توصَّلَ إليها البحث.

وهناك دراساتٌ تناولَت كتاب الباقوليِّ «جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة»، لكنَّها لا تتَّصل بموضوعِ البحثِ، وهي:

١- المباحث اللغويَّة في كتاب جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة للباقوليِّ (ت٥٤٢هـ)، لطالب ماجستير: سائر شرهان إبراهيم، في قسم اللُّغة العربيَّة/ كليَّة الإمام الأعظم الجامعة، ٢٠٢١م.

٢- المنهج الموضوعيُّ في إعراب القرآن الكريم: جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة للباقوليِّ (ت٥٤٢هـ) أنموذجًا، لطالب الماجستير: نصير رشيد صالح، في قسم اللُّغة العربيَّة/ كليَّة الآداب- الجامعة العراقيَّة، ٢٠٢٢م.

٣- الحذف في كتاب جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة للباقوليِّ: دراسة نحويَّة، لطالب الماجستير: جاسب ساهي رحمة، في قسم اللُّغة العربيَّة/ كليَّة الآداب- جامعة البصرة، ٢٠٢٢م.

٤- توجيهات الباقوليِّ (ت٥٤٣هـ) للقراءات القرآنيَّة في كتابه جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: دراسة

لغويّة، لطالب الدُكتوراه: عرب خليل حسين، في قسم اللُّغة العربيّة/ كليّة الإمام الأعظم الجامعة، ٢٠٢٣م. والمنهج المُتّبع في هذا البحث هو المنهج الوصفيُّ، الَّذي يقوم على الاستقراء والتّحليل والاستنتاج، حيثُ يسودُ الاستقراء في تتبُّع الاعتراضات وجمعها، ويُعتمَدُ التّحليل في مناقشتها، وبيانِ الأُسُس الفكريّة والعلميّة الَّتي تستند إليها، ثُمَّ يُلجأُ إلى الاستنتاج للحكم على أهميَّةِ الاعتراضات وقيمتها العلميَّة.

والله الموفّق وبه أستعين.

المبحثُ الأوّلُ:

المَبنيّات:

اعترضَ الباقوليُّ على أبي عليّ في عدّة مسائلَ تندرج تحتَ المَبنيات، وتتعلّقُ بعودةِ الضّميرِ على ما قبلَه، وواو العَطفِ والمعيَّة والفاء، وقد أدرجتُها تحت هذا المبحث؛ لِأنَّها من المَبنيّاتِ.

أ- عودة الضّمير على ما قبلَه:

يُعدُّ الضّميرُ من أنواعِ المَعارِفِ، لأنَّه يُستعمَلُ نيابةً عن اسمٍ معرفةٍ، فغالبًا ما يعودُ على مَذكورٍ أو في حُكم المذكورِ(١)، لكنْ هناك خلافاتٌ في تحديد الاسم الَّذي يَعودُ إليه الضّميرُ في بعض التَّراكيبِ، كما سيظهرُ في المواضِع الَّتي اعترضَ فيها الباقوليُّ على أبي عليّ، وتندرج تحت عودة الضّمير على ما قَبلَهُ.

١- قال تعالى:(وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ(٨٥) وَلا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (٨٦) وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ (٨٧) وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ (٨٨))(٢).

نقل الباقوليُّ هنا توجيهات أبي عليّ لقوله تعالى: (وقِيلِهِ)، فذكر أنَّها قُرِئت بالنَّصبِ والرَّفعِ والجرّ(٣)، وما يَهمُّنا هنا هو الجرّ؛ لِأنَّه موطنُ الاعتراضِ، قالَ الباقوليُّ: ((قال أبو عليّ: وجهُ الجرّ في قوله: (وقِيلِهِ)، على قولِه: (وعِندَهُ عِلْمُ السّاعةِ)، أي: يَعلَمُ السّاعةَ، ويُصدِّقُ بها، ويَعلَمُ قِيلَهُ، ومَعنى (يَعْلَمُ قِيلَه)، أي: يَعلَمُ أنَّ الدُّعاءَ مَندوبٌ إليهِ في نَحوِ قولِه:(ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) (٤) (ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً)(٥)(٦))).

وبعد أنْ نقل الباقوليُّ كلامَ أبي عليّ السّابق ذكرَ اعتراضَه عليه بقوله: ((قلتُ: في قولِ أبي عليّ هذا نَظرٌ؛ لِأنَّ الضّميرَ في قوله: (وَعِندَهُ عِلْمُ السّاعَةِ)، يَعودُ إلى اللهِ؛ لأنَّه -سبحانه- هو العالِمُ بوَقتِ حُلولِها، وإنَّما التّقديرُ: وعندَه عِلمُ وَقتِ السّاعةِ، ولا يتوجَّهُ على هذا عَطفُ (وقِيلِه) على مَوضِعِ (السّاعةِ) على مَعنى ما قالَ أبو عليّ: (ويَعلَمُ قِيلَه)، أي: يَعلَمُ أنَّ الدُّعاءَ مَندوبٌ إليهِ؛ لأنَّ هذا ممّا الأَشبَهُ بِهِ أنْ يكونَ مِن صِفةِ الرَّسولِ))(٧).

فموطنُ الاعتراضِ أنَّ أبا عليّ جعلَ الضّميرَ في (عندَهُ) وفي (قيلِه) عائدًا على اللهِ سبحانَه، والباقوليُّ يَرى أنَّ الضّميرَ في (عندَهُ) فقط عائدٌ على الله، أمّا في (قِيلِه) فعائدٌ على الرَّسولِ؛ لِأنَّ (يَارَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ) هو من كلامِ الرَّسولِ.

والمُلاحَظُ أنَّ ما ذهبَ إليه الباقوليُّ ثابتٌ عند المُعربينَ والمُفسّرينَ(٨)، واعتراضُه على أبي عليّ هنا صحيحٌ؛ لأنَّ رأيَ أبي عليّ مبنيٌّ على بُعدٍ في التّأويل وغرابةٍ في التّقديرِ، ومع ذلك لا يُمكن وصفُه بأنَّه غلطٌ صريح أو كلامٌ بعيدٌ عن الصّواب.

والصّوابُ أنَّ أبا عليّ لم يَذكر أنَّ الهاءَ تَعودَ على الرَّسول، وإنَّما استنتجَ المحقّقُ ذلك استنتاجًا من قولِ أبي عليّ في التّفسيرِ: (أي: يَعلَمُ السّاعةَ، ويُصدِّقُ بها)، والجملةُ الثّانية على تَجوزٌ في حقّ الله تعالى.

والحَقُّ أنَّ الجملة السّابقة وقعت في كلام أبي عليّ، وهي جملةٌ مُشكِلة، غيرُ مقبولةٍ في حقّ الله تعالى، وللمحقّق أنْ يَفهمَ منها ما ذكرَه من فساد رأي أبي عليّ، لكن كان الأفضل أنْ يتأنّى وسيجدُ أنَّ أبا عليّ نصَّ على عودة الضّمير في (عندَه) وفي (قِيلِه) على الله، وهذا يدلُّ على أنَّ (ويُصدِّق بها) مُقحَمة،

وليست من أصلِ كتابِ «الحجة» لأبي عليّ؛ لأنَّه من المُحالِ أنْ يقعَ أبو عليّ في غلطٍ فاحشٍ كهذا.

٢- قال تعالى:(وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ)(٩).

عرضَ الباقوليُّ هذه الآية في باب عودةِ الضَّمائرِ على أصحابِها، ونقلَ عن أبي عليّ كلامًا في توجيه عودة الهاء في (على حُبِّه)، فذكر أنَّ الهاء تحتملُ أنْ تعودَ على الإيتاء، الَّذي دلَّ عليه الفعلُ (آتى)، على تقدير: وآتى المالَ على حُبِّ الإيتاءِ(١٠)، وضعَّفَه أبو حيان(١١)، وتحتمل أنْ تعود على المال، على تقدير: وآتى المالَ على حُبِّ المالِ وإيثارِه، وهو الوجه الأقوى الَّذي ارتضاه عامَّةُ المُعربينَ(١٢)، وفي هذين الوجهَين يكونُ المصدر (حُبِّه) مُضافًا إلى مَفعوله في المعنى، و(ذَوي القُربى) مَفعولًا به لـ(آتى).

وهناكَ وجه ثالثٌ في عودةِ الهاءِ، نقله الباقوليُّ عن أبي عليّ، واضطربَت عبارتُه في عَرضِه، فقال: ((وقيل: وآتى المالَ على حُبِّ ذَوي القُربى، فإنْ صَحَّ كانَ (ذَوي القُربى) بدلًا من الهاءِ، وفيهِ نَظَرٌ))(١٣).

فالقول بأنَّ (ذوي القربى) بدلٌ من الهاءِ هو كلام الباقوليّ، كما يظهر من السِّياقِ، وقد أوردَه على سبيل الاستنتاج من كلام أبي عليّ بأنَّ (ذَوي القُربى) مَفعولٌ للمصدر.

ونظرًا إلى أنَّنا لا نعرفُ من أيِّ كُتبِ أبي عليّ نقلَ الباقوليُّ فلا يُمكننا التَّحقُّقُ من صحَّةِ النَّقلِ ودِقَّتِه، لكنْ من الممكنِ الاستئناسُ بما في بعض مُصنَّفات أعاريب القرآنِ للحُكمِ على ذلك، قال العُكبريُّ: ((والهاءُ ضميرُ المالِ، أو ضميرُ اسمِ الله، أو ضميرُ الإيتاءِ؛ فعلى هذه الأوجُهِ الثَّلاثةِ يكونُ المَصدرُ مُضافًا إلى المفعول، و(ذَوي القُربى): منصوبٌ بـ(آتى) لا بالمَصدرِ؛ لأنَّ المصدرَ يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، وقد استوفاهُ، ويَجوزُ أنْ تكونَ الهاءُ ضميرَ (مَن آمَنَ)، فيكونُ المصدرُ مضافًا إلى الفاعل؛ فعلى هذا يَجوز أنْ يكونَ (ذَوي القُربى) مفعولَ المصدرِ، ويَجوزُ أنْ يكونَ مفعولَ (آتى)، ويكونَ مَفعولُ المَصدرِ مَحذوفًا، تقديرُه: وآتى المالَ على حُبِّهِ إيَّاهُ ذَوي القُربى))(١٤).

فالقَولُ بأنَّ (ذَوي القُربى) مَفعولٌ للمصدر (حُبِّه) لا يَعني أنَّه بدلٌ من الهاءِ، وإنَّما الهاءُ عائدةٌ على (مَن آمَنَ)، والتَّقدير: على حُبِّ مَنْ آمَنَ ذَوي القُربى، وبذلك لا يَحتاجُ الباقوليُّ أنْ يُعيدَ النَّظرَ في كلام أبي عليّ، كما يَسلَمُ للمُحقِّقِ كونُ المعاطيفِ على (ذَوي القُربى) منصوبةً؛ لأنَّ (ذَوي القُربى) مفعولٌ به للمصدرِ (حُبِّه)، كما أنَّ المفعولَ الأوَّل أو الثَّاني لأفعال الإعطاء والمَنح يجوزُ أنْ يكونَ محذوفًا، فيصحُّ القولُ: أعطيتُ زيدًا، وأعطيتُ المالَ، بخلاف أفعالِ الرُّجحان، الَّتي لا يَجوزُ فيها الاقتصارُ على أحد المفعولَينِ دونَ الآخر(١٥).

ب- واو العَطف:

١- قال تعالى:(أُولَٰئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ ٢٢ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ)(١٦).

في توجيه هذه الآية انتقدَ الباقوليُّ أبا عليّ، لكنَّه قدَّمَ سِياقًا مضطربًا، لا يستقيمُ وقواعد النَّحو، ولا تنطبق أمثلتُه على الموضع الَّذي يُناقِشُه في الآية، فبعد تقرير أنَّ (ومَن صَلَحَ) في محلِّ رفعٍ بالعَطف على الواو في (يَدخلونَها)، قالَ: ((فإنْ قلتَ: فهل يكونُ (ومَنْ صَلَحَ) على: (زيدٌ ضربتُه وعَمرٌو)، فتحمِلَه على المُضمَرِ دونَ (ضربتُه)، فإنَّ ذلكَ لا يَجوز، ألَا ترى أنَّ (يَدخلونَها) صفةٌ، وليسَ بخبرٍ؟ لأنَّ (جَنَّاتُ عَدنٍ) نكرةٌ وليسَ كـ(زيد)، قالَه أبو عليّ.

وعندي فيه نظرٌ؛ لأنَّ كونَ قوله (يَدْخُلُونَها) صفةً لـ(جنَّاتٍ) لا يَمنعُ عطفَ (ومَن صَلَحَ) على الضَّميرِ الَّذي فيهِ))(١٧).

والثَّابتُ في إعراب (ومَن صَلَحَ) أنَّه في محلِّ رفعٍ بالعَطفِ على الواو في (يَدخلونَها)، وجازَ العَطفُ على ضَميرِ الرَّفعِ دونَ تأكيدِه للفَصلِ بينه وبينَ المعطوفِ بضمير النَّصب الهاء، ويَجوزُ أنْ يكون (ومَنْ صَلَحَ)

في محلِّ نصبٍ على تقدير أنَّ الواو هنا بمعنى (مع)(١٨).

والمُلاحَظُ في كلامِ الباقوليِّ أنَّه قاسَ (جنَّاتُ عدنٍ يَدخلونَها ومَن صَلَحَ) على مِثالٍ أوردَه سيبويه وهو: زيدٌ لَقيتُه وعَمرٌو، حيثُ أجازَ سيبويه رَفْعَ (عَمرٍو) عطفًا على (زَيدٍ)، ونَصْبَهُ عَطفًا على الهاء في (لَقيتُه)(١٩)، وهو في الوجهينِ قد وقعَ عليه فِعلُ اللِّقاء من حيثُ المعنى، والرَّفعُ والنَّصبُ طَريقانِ ممكنانِ لأداءِ المعنى.

وهذا المثال من أُسلوب الاشتغالِ الَّذي يأتي فيه الاسمُ في بدايةِ الجملة، ثُمَّ يأتي بَعدَه فِعلٌ يشتَغِلُ بضَميره عنه، وللنَّحويِّين مناقشات وتوجيهات لهذا الأسلوب(٢٠)، ومن صوره أنْ يكونَ الاسمُ مُبتدأً مرفوعًا، وجملةُ الفعلِ بعده خَبرًا عنه، كما في قوله تعالى:(وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ)(٢١)(٢٢).

ومن الواضح أنَّ مثال سيبويه يختلف عن الآية؛ لأنَّ المشهور في إعراب (جَنَّاتُ عَدْنٍ) أنَّها بدلٌ من (عُقبَى الدَّارِ)، وأنَّها نكرة لا يصحُّ الابتداءُ بها، لا من جهةِ الصِّناعة النَّحويَّة، ولا من جهةِ المَعنى، على حينَ أنَّ (زيدًا) في: زيدٌ لقيتُه وعَمرٌو، مُبتدأ، والأُسلوب أُسلوب اشتغال، ولا وَجهَ للتَّمثيل بالعبارة على إعراب الآية.

وما نَسبَهُ الباقوليُّ لأبي عليٍّ من القَولِ بأنَّ مِثال سيبويه يختلفُ عن سياق الآية، وأنَّ جملة (يَدخلونَها) وصفيَّة للنَّكرة (جَناتُ عدنٍ)، على حين أنَّ (زَيد) في (زَيدٌ ضربتُه وعَمرٌو) هو مُبتدأ، والجملة بعدَه خبرية، فقد أراد أبو عليٍّ –واللهُ أعلم– بيانَ أنَّ ما يجوز في الاسم المَعطوف، في أُسلوب الاشتغال، من الرَّفعِ والنَّصبِ، لا يجوز في سياقِ الآية؛ لأنَّه ليس فيها أُسلوب اشتغال.

وقولُ الباقوليِّ: ((وعِندي فيه نظرٌ؛ لأنَّ كونَ قوله: (يَدْخُلُونَها)، صفةً لـ(جنّاتٍ) لا يَمنعُ عطفَ (ومَن صَلَحَ) على الضَّميرِ الَّذي فيهِ))، لا مَعنى له؛ لأنَّ أبا عليٍّ لم يَمنَعْ عَطفَ (ومَن صَلَحَ) على الواو في (يَدْخُلُونَها)، بل أوجَبَ ذلك، ولم يرَ وَجهًا آخرَ، وإنَّما مَنَعَ العَطفَ على (جَنّات)، وعلى الهاء في (يَدخلونَها)؛ لأنَّ المعنى والصِّناعةَ لا يَسمَحانِ بذلك.

وما يُمكِن قوله هنا هو أنَّ الباقولي لم يكن موفَّقًا في اعتراضِه على أبي عليٍّ في هذا الموضِع، كما أنَّ كلامَه كانَ مضطربًا وغير دقيقٍ.

٢– قال تعالى:(وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى)(٢٣).

ذكر الباقوليُّ أنَّ قراءة حمزة(٢٤) والأعمش(٢٥)، هي: (وأنَّا اخْترْناكَ)، وذهبَ إلى أنَّ جميعَ مَن وَجَّهوا هذه القراءةَ قد سَهَوا(٢٦)، وقبلها قوله تعالى:(إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى (١٢))(٢٧).

وأشهرُ توجيهٍ لهذا القراءةِ هو توجيهُ الفرّاء، إذ قال: ((وتُقرَأُ (وأنَّا اخترْناكَ) مَردودةً على (نُودِيَ): نُودِيَ أنَّا اخترْناكَ))(٢٨).

لكنْ ثَمَّةَ إشكالٌ في تَناسُبِ هذه القراءةِ مع السِّياق السَّابق، على قراءةِ مَن يَقرأ: (إنِّي أنا رَبُّكَ...وأنَّا اخترْناكَ) فكلاهما متعلقان بـ(نُودِيَ) مع مُلاحظةِ أنَّ الهَمزةَ مكسورةٌ في الأُولى ومَفتوحةٌ في الثَّانية، وبينهما عَطفٌ، ولهما عامِلٌ واحِدٌ.

قال الباقوليُّ: ((وعِندي أنَّه محمولٌ على المعنى؛ لأنَّه لَمّا كان قال:(إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى)، وكانَ مَعناهُ: افعَلْ ذلك؛ لأنَّكَ بالوادي المُقَدَّسِ، جازَ أن يَقول: (وأنَّا اخترْناكَ)، أي: اخلعْ نَعلَيكَ لهذا ولهذا، وأينَ هُمْ مِن هذا؟ لم يتأمَّلوا في أوَّلِ الكلامِ، ولم يَنظروا في قراءةِ الزَّيّاتِ، والله أعلم))(٢٩).

والحَقُّ أنَّه قدَّمَ توجيهًا مُختلفًا عمَّا قدَّمَه غيرُه، فجعلَ العَطفَ على مَعنى (إنَّكَ بالوادي)، والتَّعلُّقَ بالفعلِ

(اخلَعْ)، على حينَ جعلَ غَيرُهُ التعلُّقَ بالفعل (نُودِيَ)(٣٠)، والعَطفَ على (إِنِّي أنا ربُّكَ)، دونَ أنْ يُقدِّمَ تَعليلًا لصحةِ عطفِ (أنَّ) المفتوحة الهمزة على (إنَّ) المكسورة الهمزة، وهذا يُسجَّل للباقوليّ، ويُعبِّرُ عن سعةِ علمِه ودقَّةِ ملاحظتِه.

ج- واو المعية:

- قال تعالى:(أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)(٣١).

استدركَ الباقوليُّ على أبي عليّ في توجيه إعراب (ويَعلَمَ الصّابِرينَ)، فذكرَ أنَّ مَذهبَ أبي عليّ هو النّصبُ على الصَّرفِ(٣٢)، والصَّرفُ هنا: مُصطلحٌ كوفيٌّ، عرَّفَهُ الفرّاءُ بقوله: ((والصَّرفُ أنْ يَجتمعَ الفِعلانِ بالواوِ، أو ثُمَّ، أو الفاءِ، أو أو، وفي أوَّلِه جَحدٌ أو استفهامٌ، ثُمَّ ترى ذلكَ الجحدَ أو الاستفهامَ مُمتنِعًا أنْ يَكُرَّ في العَطفِ، فذلكَ الصَّرفُ))(٣٣).

فمُصطلحُ الصَّرفِ الكوفيُّ يكونُ في نحو: لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربَ اللَّبَنَ، فالنَّهي هنا ليسَ عن أكلِ السَّمَكِ أو شُربِ اللَّبنِ، إنَّما النَّهيُ عن الجمعِ بينهما، وهذه الواو تُسمَّى واو المَعيَة؛ لأنَّها بمعنى (مع).

ويَرى الكوفيُّونَ أنَّ الفعلَ (تَشرَبَ) منصوبٌ على الصَّرفِ؛ لأنَّهُ مُخالِفٌ للأوَّلِ ومَصروفٌ عنه.

وعندَ البَصريّينَ أنَّ (تشرَبَ) منصوبٌ بـ(أنْ) مُضمرة، هي وما بعدها في تأويلِ الاسمِ، والتَّقديرُ: لا تأكلِ السَّمَكَ معَ شُربِ اللَّبَنِ.

وتعليلُهم أنَّ الفعلَ لمَّا خالَفَ الفعلَ قبلَه صُرِفَ عن وجهِهِ إلى الاسميَّة.

وذهبَ أبو عمر الجرميُّ إلى أنَّ الفعلَ منصوبٌ بالواوِ؛ لأنَّها لمَّا خرجَتْ عن العَطفِ أصبحَت عاملةً(٣٤).

وبعد أنْ عرضَ الباقوليُّ مَذهبَ أبي عليّ في نصبِ الفعلِ (ويَعلَمَ الصّابِرينَ) بالصَّرفِ، على مذهبِ الكوفيّينَ، قال: ((وعِندي أنَّه مجزومٌ، وكانَ حقُّه الكسرَ كقراءةِ الحسن: (ويَعلَمِ الصّابِرينَ)(٣٥)، لكنَّه حَمَلَه على (اللّامِ)، وفَتحَهُ لِمُطابقةِ ما قَبلَه، كما رُوِيَ عن ابنِ عامرٍ (ثُمَّ يَجعَلَهُ)(٣٦)(٣٧). بفتحِ اللامِ تَبعًا للعَينِ))(٣٨).

ففي هذا الموضعِ يَستدركُ الباقولي على أبي عليّ ولا يَنتقِدُه؛ لأنَّ ما ذهبَ إليه أبو عليّ ثابتٌ عند جمهورِ الكوفيّينَ، وهو نفسُه عند البصريّين، على ما بينهم من خلافٍ في المصطلحِ والتَّعليلِ، والوجهِ الَّذي ذَكرَه الباقوليُّ مبنيٌّ على أنَّ الواوَ للعَطفِ، و(يَعلَمَ) معطوفٌ على (لَمَّا يَعلَمِ)، فمحلُّه الجزمُ بالسُّكونِ، ولكنْ لمَّا كانَ سُكونُ الميمِ يُلاقي سُكونَ اللامِ في (الصّابِرينَ)، كانَ لا بدَّ من تحريكِ الميمِ، على أحدِ وَجهَينِ: إمَّا بالكَسرِ وهو الأصلُ في منعِ التقاءِ السّاكنينِ، وعليه قراءةُ الحسنِ البصريّ (ويَعلَمِ الصّابِرينَ).

وإمَّا بالفَتحِ إتباعًا لحركةِ اللّامِ قبلَها (ويَعلَمَ الصّابِرينَ)، وهي القراءةُ المَشهورةُ(٣٩).

والجديرُ بالذِّكرِ أنَّه لا كلامَ لأبي عليّ على الآيةِ في مؤلَّفاتِه المَطبوعة، فالرّاجحُ أنَّ الباقوليَّ نَقلَ من مؤلَّفاتِه المفقودة، ولا ندري إنْ كانَ رأيُ الباقوليّ منقولًا عن أبي عليّ أم لا؟ كعادتِه في اجتزاءِ الكلامِ المَنقول، ولذلك لا يُمكنُ التَّسليمُ للباقوليّ بأنَّه استدركَ هنا على أبي عليّ، لا سيَّما أنَّه كما ظهرَ في أكثرَ من موضعٍ لا يَقدرُ أنْ يَخرُجَ من سلطانِ أبي عليّ وعبارتِه وتوجيهِه.

د- الفاء الداخلة على خبر الاسم الموصول:

- قال تعالى:(إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)(٤٠).

نقلَ الباقوليُّ في توجيهِ هذه الآيةِ كلامًا لأبي إسحاقَ الزَّجاج، قالَ: ((فقدَّرَ أبو إسحاقَ موضعَ قَولِه: (ظَلَّتْ) أنَّه مجزومٌ بالعطفِ على (نُنَزِّلْ)، كقوله: (فيَغْفِرْ) جَزمٌ بالعطفِ على (يُحاسِبْكُم)(٤١)))(٤٢).

ثُمَّ شرعَ في انتقادِ أبي عليّ؛ لأنَّه أنكرَ رأيَ الزَّجاج، فقال: ((وأنكرَ عليه أبو عليّ، وزعَمَ أنَّ قولَه: (ظَلَّت) بعدَ الفاءِ كقولِه:(فَيَنتَقِمَ اللَّهُ)(٤٣) بعدَ الفاءِ، وموضعُ الفاءِ جَزمٌ كقوله:(فَلَا هَادِيَ لَهُ ۚ وَيَذَرُهُمْ)(٤٤)))

٤٠).

ايْ أبي عليّ(٤٦) مُطابقٌ لرأي سيبويه(٤٧)، وهو أنَّ (مَن عادَ) اسمٌ موصولٌ مبتدأ، وليس اسم رطٍ جازم، وخبرُه جملة (فَيَنتَقِمُ)، على تقديرٍ: فاللهُ يَنتقِمُ، واقترانُها بالفاء لشَبَهِ الموصولِ وخبره بالشرط وابه.

لُلاحَظُ أنَّ الباقوليَّ انتقدَ أبا عليّ دون أنْ يلتفتَ لرأيِه، أو يذكر مُسوِّغات الاعتراضِ، وكل ما فعلَه أنْ مَ أبا عليّ في الكلام اللَّاحقِ أنَّه لم يتأمَّل كلامَ الزَّجاج، ثُمَّ أعاد ذِكرَ مَذهَبِ الزَّجاج الَّذِي أيده هو، مسكتًا بأنَّ (فينتقِمُ) جوابُ الشَّرطِ، وليس خبرَ الاسم الموصول كما يرى أبو عليّ.

مِمَّا تقدَّم يُمكن القولُ بأنَّ الباقولي لم يكن مُصيبًا في نقدِ أبي عليّ، فهو يَعرضُ وجهًا آخرَ لتوجيه بِياقِ، على حين أنَّ الوجهَ الَّذِي ذكرَهُ أبو عليّ يستندُ إلى سيبويه، وهو أقوى من الوجه الَّذِي ذكرَه جاج وتمسَّكَ به الباقوليُّ.

بحثُ الثَّاني:

سائلُ الخلافيَّةُ:

ِ المسائلِ الَّتِي اعترضَ فيها الباقوليُّ، على أبي عليّ الفارسيّ، مسائلُ تَعود إلى أصلِ الخِلافِ بين كوفيِّين والبَصريِّين، والخِلاف أيضًا بين النَّحويِّين المُتأخِّرين، وهي: الرَّفعُ بالظَّرفِ والرَّفعُ بالابتداء، مدُّد الحال، ومَجيء الفاعل جملةً.

- الرَّفع بالظَّرف والرَّفع بالابتداء:

دُّ مسألة الرَّفع بالظَّرف والرَّفعُ بالابتداء من المسائل الخلافيَّة بين الكوفيِّينَ والبَصريِّين، ذات الطَّبيعة طقيَّة البحتة، الَّتِي تُسهِمُ في تنمية الفكر التَّحليليّ، ولا تُؤثِّرُ في جوهرِ النَّحو.

لمخَّصُ هذه المسألةِ أنَّ (كتاب) في نحو: عِندي كِتابٌ، مرفوعٌ بالظَّرفِ المتقدِّم عليه عند الكوفيِّينَ، ى تقدير: استقرَّ عندي كتابٌ، والجملةُ على هذا التَّأويلِ هي جملةٌ فعليَّة، والأمرُ نفسُهُ ينطبق على ارِّ والمجرور، نحو: في يَدي كتابٌ، وأوَّلُ مَن قالَ بذلكَ الأخفشُ، وتبعَه عامَّةُ الكوفيِّين.

مَّا البصريُّون فيذهبونَ إلى أنَّ (كتاب)، في الجملتَينِ السَّابقتَينِ، مرفوعٌ بالابتداءِ، والظَّرفُ أو الجارُّ لمَجرورُ قَبلَه في محلِّ رَفعٍ خبرٌ له(٤٨).

أجازَ سيبويه أنْ يَرتفعَ الاسم بالظَّرف أو الجارِّ والمَجرور إذا تحقَّقت فيه الشُّروطُ نفسُها المطلوبة عمالِ المشتقِّ، وهي أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأ، أو صفةً لموصوف، أو حالًا لذي حال، أو صلةً لموصول، مُعتمِدًا على همزة الاستفهام أو حرف النَّفي، أو كان الواقعَ بعدَه (أنَّ) الَّتِي في تقدير المصدر، ومن ثلةِ ذلك قوله تعالى:(فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ)(٤٩)، فجزاءُ هنا: اسمٌ مرفوعٌ بالجارِّ والمجرور (لهم)، از ذلكَ عند سيبويه؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ خبرٌ، عِلمًا أنَّ الرَّفع بالظَّرف المعتمِد عند سيبويه والبَصريِّين من قبيل الجائز لا الواجب(٥٠).

فيما يَلي عرضٌ لاعتراضات الباقوليّ على أبي عليّ الفارسيّ، المُتَّصِلةِ بمسألة الرَّفعِ بالظَّرف والرَّفع لابتداء، في كتاب «جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة».

– قال تعالى:(كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ)(٥١).

ضَ الباقوليُّ التَّوجيهَ الإعرابيَّ لهذه الآية، وأهمُّ ما فيه، ممَّا يتَّصل بنقدِه لأبي عليّ، أنَّ (ما) تحتملُ أنْ ونَ مصدريَّةً، وفيها وَجهان؛ الأوَّلُ: أنَّها وما بعدها في تأويلِ مصدرٍ هو بدلُ اشتمالٍ من الواو في انوا)، والتقديرُ: كانوا قليلًا هُجوعُهُم، والثَّاني أنَّها ((ترتفعُ بالظَّرفِ، و(قليلًا من اللَّيلِ) خبرُه؛ لأنَّه دَتْ، والجُملةُ في مَوضعِ خبرِ (كانَ)))(٥٢).

فبعدَ أنْ عرضَ قولَ أبي عليّ الهَمَه بالسَّهو، فقال: ((هذا سَهوٌ منه؛ لأنَّه إذا ارتفعَ بالظَّرفِ لم يرتفعْ بالابتداءِ، وإذا لم يرتفعْ بالابتداءِ لم يَكنْ (قَليلًا) خَبرًا، لا سيَّما و(قَليلًا) منصوبٌ، فكيفَ يكونُ خَبرَ (ما)؟ إنَّما نَصْبُهُ لأنَّه خبرُ (كانَ)))(٥٣).

وقد دافعَ المُحقِّقُ عن أبي عليّ، ذاهبًا إلى أنَّ (قَليلًا) يصحُّ أنْ يكونَ خَبرًا عن (ما)، وإنْ كانَ منصوبًا؛ لأنَّه على نحو: السَّفرَ غَدًا، أي: السَّفرُ كائنٌ غَدًا(٥٤).

وكلامُ المُحقِّقِ هنا صحيحٌ، لكنَّهُ لا يدفعُ إلَّا شَطرًا من التُّهمةِ بالسَّهو عن أبي عليّ، وأمَّا الشَّطرُ الآخَرُ من التُّهمةِ فما يَزالُ قائمًا، ودَفعُه أنَّ الكَلامَ المنقولَ عن أبي عليّ فيه جمعٌ بينَ رأي الكوفيّينَ وتأويلِ البَصريّين، وما ذكرَه الباقوليُّ هنا من أنَّ المرفوعَ بالظَّرفِ لا يَحتاجُ خَبرًا صحيحٌ، لكنَّ المُشكلةَ، هي في التَّلفيقِ بينَ رأي الكوفيّين، وتأويلِ البصريّين، فهذه وإنْ صحَّ نَقلُها عن أبي عليّ، فإنَّها لا تَطعَنُ في تيقُّظِهِ ودِقَّةِ عِلمِه؛ لأنَّ التَّلفيقَ وإنْ كانَ صادرًا عنه، وهذا مشكوكٌ فيه، لكنَّه تَلفيقٌ بينَ أُصولٍ ثابتة عند أئمَّةِ النَّحو.

٢- قال تعالى:﴿ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾(٥٥).

هنا ذكرَ الباقوليُّ وَجهَين في إعراب (بسمِ اللهِ مَجراها)، ناقلًا كلامَ أبي عليّ في «الحجة» كاملًا، ومُلخَّصه: أنَّ الجارَّ والمجرورَ (بِسمِ اللهِ) حالٌ، إمَّا من الضَّميرِ الَّذي في قوله: (اركبوا)، على تقدير: اركبوا فيها مُتبرِّكينَ باسمِ اللهِ في كلِّ الأوقاتِ المُتوزِّعةِ بينَ الجَري والرُّسوِّ، وإمَّا حالٌ من الضَّميرِ الَّذي في (فيها)، على تقدير: اركبوا فيها سائرةً باسمِ اللهِ(٥٦).

ومَجراها: مَصدرٌ ميميٌّ، يجوز فيه: أن يكونَ مُبتدأً، وخبرُه الظَّرفُ، أو أنْ يكونَ مَرفوعًا بالظَّرفِ، والجملة حالية، على الوجهين المُتقدِّمَين، ويَجوزُ أنْ يكونَ ظَرفَ زَمانٍ مُتعلِّقًا بالحالِ المُقدَّرة الَّتي يدلُّ عليها (بسم الله)، كما تقدَّمَ في التَّقدير الأوَّل.

وبعد أنْ عَرَضَ كلامَ أبي عليّ في توجيه الآية ختمَ بقوله: ((وسَها أبو عليّ ههُنا... وزعمَ أنَّ سيبويه يَرفعُه بالابتداء))(٥٧)، أي: يَرفعُ (مَجراها) على أنَّه مبتدأ تقدَّمَ عليه خبره (بسم الله)، وموضع السَّهو، في رأيه، أنَّ (بسم الله) اعتمَدَ على حالٍ، فوجبَ أنْ يكونَ عاملًا عند الكوفيّين والبَصريّينَ، وذِكرُه لسيبويه؛ لكونه إمامَ البَصريّينَ(٥٨).

والصحيحُ أنَّ أبا عليّ لم يأتِ على ذِكرِ سيبويه في «الحجة»، ولم يَحصرْ رفعَ (مَجراها) بالابتداء، وإنَّما ذَكرَ المذهبين، دون تَفضيلٍ لأحدهما على الآخر، فقال: (((بسمِ اللهِ مَجراها): خبرُ مبتدأٍ مُقدَّمٍ في قول مَن لم يَرفعْ بالظَّرف، أو جعلتَه مُرتفعًا بالظَّرفِ...))(٥٩)، فضلًا عن أنَّ الرَّفعَ بالظَّرفِ ليسَ واجبًا عندَ سيبويه، وإنْ اعتمَدَ على الحاليَّة أو الوصفيَّة وغيرهما، على حين أنَّ الأصلَ عندَه وعند عامَّة البصريّين الرَّفعُ بالابتداءِ(٦٠)، فلا وجهَ لاتِّهامِ أبي عليّ بالسَّهو.

٣- قال تعالى:﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾(٦١).

في هذا الموضع نقلَ الباقوليُّ كلامَ أبي عليّ في «الحجة»، وملخَّصُه: أنَّ (الوَلاية) إمَّا مبتدأ، وخبرُه: (هنالك)، و(لله): حال من الضَّمير في (هُنالك)، وإمَّا مرفوعٌ بالظَّرفِ، و(لله): حالٌ من الولاية.

ثُمَّ أتبعَ ذلك بقوله: ((وقولُه (لله) حالٌ من الذِّكرِ الَّذي في (هُنالكَ)، أو من (الولاية) على قول سيبويه، سَهوٌ أيضًا، كما سَها في (بسمِ اللهِ مَجراها)، وقولِه: (لَه أصحابٌ)))(٦٢).

فموطنُ السَّهوِ أنْ يكونَ في إجازةِ أبي عليّ رَفعَ (الولاية) بالابتداء، مع وجود ظَرفٍ مُعتَمِدٍ، وقد بيَّنتُ فيما سَبقَ أنَّ سيبويه والبصريّين يُجيزونَ الرَّفعَ بالظَّرفِ المُعتمِدِ، ولا يُوجبونه؛ لأنَّ الأصلَ عندهم الرَّفعُ بالابتداء، فضلًا عن أنَّ ههُنا لا يوجد ظَرفٌ مُعتمِدٌ، لذلك فالسَّاهي هو الباقوليُّ وليس أبا عليّ.

٤- قال تعالى:(وَآخَرُ من شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ)(٦٣).

قال الباقوليُّ: وسَها الفارسُ أيضًا في هذه الآية، فقال: ((ومَن رَفَعَ بالابتداء، ولا أحدَ يَرفَع بالابتداءِ))(٦٤).

هنا يتّهم الباقوليُّ أبا عليّ بالسَّهو في توجيه هذه الآية، وأعني إعراب كلمةِ (آخَرُ) بصيغة الإفراد، أما ما ورد من قراءتها بصيغة الجمع (وأُخَرُ) فليسَت موضعَ اعتراضٍ.

وفي «الحجة» جاء كلام أبي عليّ على النّحو: ((فآخَرُ يَرتفع بالابتداء في قول سيبويه))(٦٥).

فمن الواضح أنَّ الباقوليَّ اجتزأ كلامَ أبي عليّ اجتزاءً مُخِلًّا، بحيثُ لو نقلَه كما هو لوقع في التّناقض؛ لأنَّ المؤدّى يُصبح: سيبويه رفعَ (آخر) بالابتداء، ولا أحدَ يَرفعُ بالابتداء، وهذه استحالةٌ كما هو واضح، فضلًا عمَّا فيها من تعميم النّفي خلافًا للواقع.

فـ(آخَر) مبتدأ عند كثيرٍ من المُعربينَ، على تقدير: ولهم عذابٌ آخَرُ، وهو من باب حذف الموصوف وإقامةِ الصّفةِ مُقامَه(٦٦)، أو هو اسمٌ معطوفٌ على (حَميم) في الآيةِ السّابقة(٦٧)(٦٨)، وجملةُ (من شَكلِهِ أزواجٌ) في محلِّ رَفْعٍ، خبرٌ لـ(آخَر)، أو صفةٌ له(٦٩).

فلا وَجهَ للقولِ بأنَّ أبا عليّ قد سَها في هذا الموضع.

٥- قالَ تعالى:(كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ)(٧٠).

قال الباقوليُّ: ((فأمَّا (لَهُ أصحابٌ) فيكونُ صفةً لحَيرانَ، فيكون (أصحابٌ) مرتفعًا بالظَّرفِ دونَ الابتداءِ في جميع الأقاويل، قال أبو عليّ: فإنْ جعلتَه حالًا من الضَّمير في (حَيران)، ولم تَجعَلْه صفةً له، ارتفعَ (أصحاب) بالابتداء في قول سيبويه، وفيه ذِكرٌ يَعود إلى المبتدأ.

وعِندي في هذا نظرٌ؛ لأنَّ الحال في جَريه على صاحبه كالصِّفة في جَريه على المَوصوف، إلّا أنَّ يَعنِيَ أنَّ هناك (واوًا) مضمَرة على تقدير: وله أصحابٌ، وفيه بُعد؛ لأنَّهم زعموا أنَّ الضَّميرَ يُغني عن الواو، والواو يُغني عن الضَّمير، فلا وجهَ لِما قالَ عندَنا))(٧١).

إنَّ النَّقدَ الَّذي يُوجّهُه الباقوليُّ هنا، لأبي عليّ الفارسيّ، لا يَمسُّ مبادئَ عِلمِ الإعرابِ، كما استقرَّت عند المُتأخّرين(٧٢)، وإنَّما يتعلَّقُ بالخِلافِ بين الكوفيّينَ والبصريّينَ في تقدير العَوامِل، كما توضَّحَ سابقًا في خلافِهم حولَ هذه المسألةِ.

والَّذي لم يتنبَّهْ له الباقوليُّ أنَّ عملَ الظَّرفِ المُعتمِدِ، عند سيبويه، ليس واجبًا، وإنَّما جائز، على حين أنَّ الرَّفعَ بالابتداءِ هو الثّابتُ عنده وعندَ عامّةِ البَصريّينَ، سواءٌ كانَ الظَّرفُ معتمدًا كقوله تعالى:(أَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ)(٧٣)، أم غيرَ مُعتمِدٍ كقوله تعالى:(وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ)(٧٤)(٧٥).

وبناءً على هذا لم يكنِ الباقوليُّ مُصيبًا في قوله: ((فأمَّا (لَهُ أصحابٌ) فيكونُ صفةً لحَيرانَ، فيكون (أصحابٌ) مرتفعًا بالظَّرفِ دونَ الابتداءِ في جميع الأقاويل))؛ لأنَّ الذَّهابَ إلى أنَّ (أصحاب) مرفوعٌ بالظَّرف هو أحدُ قولَي سيبويه، كون الظَّرفِ قد اعتمد على وَصفٍ، على حين أنَّ القولَ الثّاني لسيبويه وعامةِ البصريّينَ ثابتٌ، وهو الرَّفعُ بالابتداءِ، فليسَ للباقوليّ أنْ يُعمِّمَ أنَّ (أصحاب) مرتفعٌ بالظَّرفِ دونَ الابتداءِ في جميع الأقاويل.

وأما مأخذه على أبي عليّ فيتلخَّص في أنَّ أبا عليّ، في نظره، يُفرّقُ بينَ الحالِ والصِّفةِ لدى اعتمادِ الظَّرفِ عليهما، كما يُستفادُ من مضمونِ تعليقِه: ((وعندي في هذا نظرٌ؛ لأنَّ الحالَ في جَريه على صاحبِه كالصِّفة في جريه على الموصوف))، فكأنَّ أبا عليّ يَرى أنَّ الظَّرفَ يعتمدُ على الحال في العمل، ولا يعتمدُ على الصِّفة.

والحقُّ أنَّ عبارةَ أبي عليّ تُوهِمُ ذلك، ولعلَّ ما نقلَه على لسان أبي عليّ من قوله: ((ولم تجعله صفة له)) مُقحمة، فضلًا عن أنَّ عبارة أبي عليّ: ((ارتفعَ بالابتداءِ في قول سيبويه))، يجبُ أن تُفهَم على أنَّ المراد

بسيبويه إمامُ هذا الرَّأي، فذُكِرَ الإمامُ وأُريد عامَّةُ مَن يأخذونَ برأيِه، وهم البصريون(٧٦)، ولا شكَّ أنَّ الأصلَ في الرَّفعِ عندَهم هو الابتداءُ، وأجازوا مع الابتداء الرَّفعَ بالظَّرفِ في حال اعتمادِه.

وبناءً على ما تقدَّم، فلا وجهَ للنَّقد الَّذي وجَّهَهُ الباقوليُّ لأبي عليّ، وإنَّما المشكلةُ في اضطراب عبارة أبي عليّ، وهذا الاضطراب هو الَّذي فتح الباب لفَهمها خلافًا لِما أرادَه صاحبُها.

ب- تعدُّد الحال:

اختلف النحويُّون في مسألة تعدُّد الحال إذا جاءت الحال مفردة، فمنهم من أجاز التَّعدد، على حين مَنع آخرونَ القولَ بتعدُّد الحال، كأبي عليّ الفارسيّ وابن عصفور، وحملوا ما أوهم ذلكَ على أنَّه نَعتٌ للأول أو حالٌ من الضَّميرِ فيه(٧٧).

وقد اعترضَ الباقوليُّ على أبي عليّ في مسألةٍ واحدةٍ تخصُّ تعدُّد الحال، وهي:

- قال تعالى:(نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا)(٧٨).

ذكر الباقوليُّ هذه الآية في باب ما جاء من التَّنزيل ويكونُ الجارُّ والمجرورُ في مَوضِعِ الحالِ، ثُمَّ ذكر توجيهها الإعرابي ناقلًا كلامَ أبي عليّ بحروفه، وهو: ((فـ(الكتابَ) مفعولٌ به، وقوله: (بالحَقِّ) في موضع نصبٍ بالحال، وهو مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ، و(مُصَدِّقًا) حالٌ من الضَّمير الَّذي في قوله: (بالحَقِّ)، والعاملُ فيه المَعنى، ولا يَجوز أنْ تَجعلَهُ بدلًا؛ لأنَّ الاسمَ إنَّما يُبدَلُ من الاسم))(٨٩).

وهذا التَّوجيهُ يَتناسَبُ مع مذهب أبي عليّ الَّذي لا يَقبَلُ بتَعدُّدِ الحالِ، فيَحملُ ما يُوهِمُ ذلكَ على البَدلِ إنْ أمكَنَ، أو على تَقديرٍ يُزيل توهُّمَ التَّعدُّد، ولهذا جعلَ (مُصدِّقًا) حالًا من الضَّميرِ في كلمةِ (الحقّ)، ولم يَقبَل البدليَّةَ؛ لأنَّ من مذهبِهِ أنَّ يكونَ البدلُ مُطابقًا للمُبدَلِ منه في الصُّورةِ اللَّفظيَّة، فالاسمُ عندَه يُبدَل من اسمٍ مِثلِه، ولا يُبدَلُ من جارٍّ ومَجرور.

أمَّا مَن يَقبَلُ تَعدُّدَ الحالِ فيجعلُ (بالحَقِّ) حالًا أُولى من (الكتاب)، ويَجعلُ (مُصَدِّقًا) حالًا ثانيةً منه.

وأمَّا مَن يَقبل البَدليَّةَ دونَ اشتراطِ المُطابقةِ اللَّفظية فيَجعلُ (مُصدِّقًا) بدلًا من (بالحَقِّ)(٨٠).

ثُمَّ قالَ الباقوليُّ، بعدَ أنْ نقلَ توجيهَ أبي علي السَّابق: ((هكذا ذَكَرَهُ، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الظَّرفَ لا يتعلَّقُ بالاسمِ، ويكونُ بدلًا من الاسمِ قبلَه))(٧١).

فقولهُ: ((وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الظَّرفَ لا يتعلَّقُ بالاسم))، لا يُذكَرُ هكذا على عُمومه، وإنَّما الأمرُ مرتبطٌ بطبيعةِ الاسمِ، فإذا كانَ الاسمُ ممَّا يَجري على الفِعلِ، مصدرًا كانَ أم مُشتقًّا وصفيًّا، جاز تعلُّقُ الجار والمجرور والظَّرف به، وأمَّا إنْ كانَ اسمَ ذاتٍ، أو دالًّا على اسمِ الذَّاتِ، فلا يتعلَّقُ به الجارُّ والمَجرورُ والظَّرفُ؛ لأنَّه لا يتضمَّنُ معنى الفِعلِ، وهذا مذهبُ عامَّةِ النَّحويِّين(٨٢).

أمَّا قولُه: ((ويكون الظَّرفُ بدلًا من الاسمِ قبلَه))، فهذا خِلافُ ما يُفهَمُ من عِبارةِ أبي عليّ، إذ الصَّوابُ أنَّ الظَّرفَ لا يكونُ بدلًا من الاسمِ قَبلَه، وهذا ما تُشيرُ إليه عبارةُ أبي عليّ.

ثُمَّ قال الباقوليُّ: ((وأعجَبُ من ذا جَعلُهُ (مُصَدِّقًا) حالًا من نفسِ الحَقِّ، بعدَ أنْ قالَ في قوله:()(٨٣): إنَّه يَجوزُ أنْ يكونَ عَطفًا على الضَّميرِ في (حَقّ)))(٨٤).

وقد تَنبَّهَ المُحقِّقُ الدَّانيُّ هنا إلى أوهامِ الباقوليّ، فعلَّقَ في الحاشيةِ أنَّ أبا عليّ لم يَجعلْ (مُصَدِّقًا) حالًا من نفسِ الحقّ، وإنَّما حالًا من الضَّميرِ الَّذي فيه(٨٥).

كذلك يستشهد الباقوليُّ هنا بكلامٍ لأبي عليّ، في توجيه رَفعِ كلمة (السَّاعة) على أنَّها عَطفٌ على (الحَقّ)، على حين أنَّ الكلامَ الَّذي نقلَهُ عن أبي عليّ يَنصُّ على أنَّها معطوفةٌ على الضَّمير في (الحقّ) وليسَ على لَفظِه.

ثُمَّ ختم الباقوليُّ اعتراضَه بقوله: ((وقال غيرُهُ: وهو قد رضيَ به في قولِه:(إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ)

(٨٦): إنَّ نَصْبَ (مثل) راجعٌ إلى الضَّمير في (الحَقِّ)، فلِمَ لا تَجعَلُ قولَه (مُصَدِّقًا) حالًا من الضَّمير في قولِه (بالحَقِّ)» (٨٧)؟

وهنا تبلغُ الغرابةُ ذروتَها، فيدعو الباقوليُّ أبا عليٍّ أنْ يَجعَلَ (مُصدِّقًا) حالًا من الضَّمير في (بالحقِّ)، وهذا ما قالَهُ أبو عليٍّ، وكانَ محلَّ اعتراضٍ من الباقوليِّ، فالآنَ يَدعو أبا عليٍّ إلى تَقريرِ ما اعترضَ عليه الباقوليُّ، وبذلك فلا مَعنى لاعتراضه على أبي عليٍّ في هذا الموضع.

ويُستنتَجُ أنَّ الباقوليَّ إنَّما يَدورُ في فلكِ أبي عليٍّ، إلى درجةِ أنَّه لا يَستطيعُ الخروجَ من عبارتِه، ويظهرُ في هذا الكتابِ مأسورًا بعلمِ أبي عليٍّ وتعابيرِه وألفاظِه.

ج- مجيء الفاعل جملةً:

اختلف النَّحويُّون في جواز وقوع الجملة فاعلًا أو نائبًا عن الفاعل على أقوال:

القول الأوَّل: جواز هشام الضَّرير(٨٨)، وثعلب(٨٩)، وقوع الجملة فاعلًا أو نائب عن الفاعل مطلقًا، نحو: يعجبني قام زيدٌ، وقالوا منه قوله تعالى:(ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ)(٩٠).

القول الثَّاني: جواز وقوع الجملة فاعلًا أو نائبًا عن الفاعل، لفعل من أفعال القلوب ووجد معلَّق عن العمل، نحو: عُلِم أقام زيدٌ، وهو مذهب الفرَّاء(٩١)، وجماعة من النَّحويِّين(٩٢).

القول الثَّالث: جوَّز ابن جنِّي ذلك في الشِّعر ضرورةً(٩٣).

القول الرَّابع: يرى أكثر النَّحويِّين إلى منع ذلك كله(٩٤)، وما ورد ظاهره بأنَّ الفاعل جملة أولوه بتأويلات تندرج تحت قواعدهم، وإنْ كانت تأويلاتهم بعيدة، ومنهم: أبو عليٍّ الفارسيِّ(٩٥)، وابن عطية(٩٦)، والزَّمخشريُّ(٩٧).

- ففي قوله تعالى:(فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَىٰ ۝ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ)(٩٨)، نقلَ الباقوليُّ عن أبي عليٍّ أنَّ نائب الفاعل لـ(نُودِيَ) لا يَجوزُ أنْ يكون (يا موسى)؛ لأنَّ الفاعل ونائبَه لا يأتيانِ جملةً، فنائبُ الفاعل هنا ضميرٌ يعود على موسى، أي: نودِيَ هو يا موسى، ويجوز أنْ يكونَ عائدًا على مصدر الفعل المذكور، أي: نودِيَ النِّداءُ يا موسى.

ومثلُ هذه الآية قوله تعالى:(ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ)، حيثُ يُقدِّرُ أبو عليٍّ أنَّ فاعلَ (بَدا) هو مصدر الفعل المذكور، أي: بدا لهم بُدُوٌّ أو بَداءٌ، وأنَّ (لَيَسجُنُنَّه) قد دخلت عليه اللَّام والنُّون المؤكِّدة؛ لأنَّه في تقدير القسم، حيث إنَّ الفعل (بَدا) من أفعال العِلم الَّتي يُجابُ عنها كما يُجابُ عن القَسَم، ورفضَ أبو عليٍّ أنْ يكون (لَيَسجُنُنَّه) فاعِلًا؛ لأنَّ الفاعِلَ لا يأتي جملةً(٩٩)، على مذهبه.

ثُمَّ نسبَ الباقوليُّ إلى سيبويه أنَّ من مذهبِه أنْ تأتي الجملةُ فاعِلًا ونائبَ فاعلٍ(١٠٠)، علمًا أنَّ سيبويه لم يقلْ بذلك، وإنَّما هو رأيٌ لبعض الكوفيِّينَ(١٠١)، وذكرَ أنَّ أبا عليٍّ خالَفَ سيبويه في توجيه الآيتَينِ، إذ مَنَعَ أنْ يأتيَ الفاعلُ ونائبُه جملةً، ثم ختمَ كلامَه بقوله: ((فإذا كانَ كذلكَ كان قولُهُ: (يا موسى) بمنزلةِ (لَيَسجُنُنَّه) عندَ سيبويه، هذا سَهوٌ منه))(١٠٢).

وقد ذكرَ المُحقِّقُ أنَّ قول الباقوليِّ ((هذا سَهوٌ منه))، لم يقع في جميع النُّسَخ(١٠٣)، فيَحتَملُ إذًا ألَّا يكونَ من أصلِ الكِتاب، فلا يكون ثَمَّةَ اعتراضٌ.

فاعتراضُ الباقوليِّ هنا لا مَعنى له؛ لأنَّ أبا عليٍّ لا يرى وقوع الجملة فاعلًا أو نائبًا عن الفاعل، وما ورد فمؤول عنده.

المبحثُ الثَّالثُ:

مسائل متفرِّقة:

أدرجتُ في هذا المبحث المسائلَ الَّتي اعترضَ فيها الباقوليُّ على أبي عليٍّ، ولا تَنتمي إلى المبحثَين

السَّابقينِ، وهي: الحذف، وتعليق شبه الجملة.

أ- الحَذف:

يُعَدُّ الحَذفُ من الأساليب البلاغيَّة، في القرآن الكريم، وهو يُفضي إلى الإيجاز، الَّذي عليه مَدارُ البلاغةِ وفنونُها، ويُعَرَّفُ بأنَّه: إسقاطُ جزءٍ من الكلامِ؛ لدلالة السِّياقِ عليه، ومن أمثلته قولُه تعالى:(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)(١٠٤)، أي: أهلَها، وقوله تعالى:(فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)(١٠٥)، أي: وادْعُوا شُركاءَكُم(١٠٦).

وأُسلوب الحَذف يتناوله النَّحويُّون والبلاغيُّون على حدٍّ سواء، فيسعى النَّحويُّون إلى تَقدير الأَجزاءِ المفقودةِ في الجملةِ، وتحديد العلاقاتِ اللُّغوية فيها، على حين يهتمُّ البلاغيُّونَ بالنَّواحي الفنيَّةِ والجماليَّة المترتِّبةِ على الحَذفِ.

وقد اعترضَ الباقوليُّ في أكثر من موضع على أبي عليّ، فيما يَتعلَّقُ بمسائل الحذف، كما يظهر في الآيات الآتية.

- حذف المبتدأ:

- قال تعالى:(لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)(١٠٧).

قرأ ابنُ كثير(١٠٨)، والحَسنُ البصريُّ (لَأُقْسِمُ) (١٠٩)، قالَ الباقوليُّ نقلًا عن ابن جني بتصرُّفٍ: ((وتقديرُه: لأنا أُقسِمُ، فاللَّام لامُ المُبتدأ، والمُبتدأُ محذوفٌ، هذا هو الصَّحيحُ))(١١٠).

ثُمَّ زَعم أنَّ أبا عليّ اضطرَبَ كَلامُه في هذه المسألة، قال: ((واضطرَبَ كلامُه، فقال مرَّةً: اللَّامُ لامُ القَسَم، وإنْ لم تَدخُلِ النُّونُ، واحتَجَّ بأنَّ النُّونَ يَنفرِدُ عن اللَّام، واللَّامُ يَنفرِدُ عن النُّونِ... ثُمَّ رَجعَ عن هذا، وتذكَّرَ قولَ الخليلِ في قولِه:(وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴿١﴾وَالْقَمَرِ)(١١١) من أنَّ القَسَمَ لا يَدخل على القَسَم، فقالَ: اللَّامُ زِيادةٌ، مِثلُها في قراءة ابن جبيرٍ: (إلَّا أنَّهُم لَيَأكُلونَ)(١١٢) بالفَتح))(١١٣).

وملخَّصُ مَذهَبِ الخليلِ أنَّه تَناولَ قولَه تعالى:(وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ: (١)وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ: (٢) وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ: (٣)(١١٤)، فذكرَ أنَّ الواو الأُولى هي واو القسم، أما الثَّانية والثَّالثة فهما للعَطف، ولا يجوز أنْ تكونا للقَسَم؛ لأنَّ المُقسومَ عليه واحد، فلا يُقسَمُ عليه إلَّا بقَسَمٍ واحدٍ، والباقي مَعطوفاتٍ(١١٥).

وما نَقلَه الباقوليُّ، من كلامِ أبي عليّ، نقلَه بالمعنى ولم يَنقُلْه بحروفِه، ثُمَّ إنَّه لا تُوجَد مناسبةٌ بينَ كلامِ أبي عليّ وكلامِ الخليلِ، فالخليلُ يتحدَّثُ عن أنَّ المُقسَمَ عليه إذا كانَ واحدًا فلا يَجوزُ أنْ يتعدَّدَ القَسَمُ، وما أوهمَ ذلكَ يُحمَلُ على العَطفِ.

أمَّا أبو عليّ فيتحدَّث عن أنَّ الفِعلِ إذا باشرتْهُ لام القَسم فليس واجبًا أنْ تُباشِرَه نون التَّوكيد، وإذا باشرتْهُ النُّونُ فليس بالضَّرورةِ أنْ تُباشِرَه اللَّامُ، وشتَّان ما بين القَولين.

فضلًا عن أنَّ الباقوليَّ حينَ نقلَ الكلامَ السَّابقَ عن أبي عليّ تَجاهَلَ تتمَّته، الَّتي يُعلِّلُ فيها لمُباشرة لام القسم للفعلِ دونَ نونِ التَّوكيد، قال أبو عليّ: ((ويَجوزُ أنْ تكونَ اللَّامُ لَحِقَت فعلَ الحالِ، فإذا كانَ المِثالُ للحالِ لم تَسبِقْهُ النُّونُ؛ لأنَّ هذه النُّون لم تَلحَق الفعلَ في أكثرِ الأمرِ، إنَّما هي للفَصلِ بينَ فعلِ الحالِ والفِعلِ الآتي))(١١٦)، أي: أنَّ نونَ التَّوكيد تُباشِرُ الفِعل المتَّصلَ بلام القسم إذا دلَّ على المُستقبل، أما إذا دلَّ على الحالِ فلا تَلحقُه النونُ، وقد ذكرَ هذه المسألةَ سيبويه في الموضعِ الَّذي نقل فيه كلامَ الخليل(١١٧).

ممَّا تقدَّمُ يتَّضح أنَّ الباقوليَّ تعسَّفَ كثيرًا في الحكم على كلامِ أبي عليّ بالاضطراب، ولمَّا لم يستطعْ إثباتَ الاضطراب تَجاهَلَ جزءًا مُهمًّا من كلامِ أبي عليّ في المسألة، ثُمَّ زعم أنَّ أبا عليّ عاد عن رأيه حينَ تذكَّرَ كلامَ الخليل، علمًا أنَّه ليس بين كلامِ الخليل وأبي عليّ أيُّ مناسبةٍ.

- حذف حرف الجرّ:

– قال تعالى:(وَلا تُؤمنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَى اللهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ)(١١٨).

ذكرَ الباقوليُّ ما قالَه أبو عليّ في توجيهِ هذه الآية، وملخَّصُه أنَّ قولَه تعالى: (أَنْ يُؤتَى) مُنتصِبٌ على أنَّه مفعولٌ لأجلِه، على تأويلِ حَذفِ مُضافٍ، والتَّقدير: لا تُؤمنوا إلَّا لِمَن تَبِعَ دينَكُم كراهةَ ذِكرِ أنْ يُؤتَى أحدٌ، وكَراهةَ ذِكرِ أنْ يُحاجُوكُم(١١٩).

ثُمَّ أتبعَ النَّقلَ عن أبي عليّ بقوله: ((وهذه الآيةُ عندنا على غيرِ ما قالَهُ الشَّيخُ –رحمه الله– والتَّقديرُ: ولا تُؤمنوا بأنْ يُؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتُمْ، أو يُحاجُوكُم عندَ رَبِّكم، إلَّا مَن تَبِعَ دينَكُم.

فالباءُ مُضمَرٌ، و(أنْ يُؤتى) مَفعولُ (لا تُؤمنوا)، واللَّام زيادة، و(مَن تَبِعَ دينَكُم) استثناءٌ من (أحد)، على التَّقديرِ الَّذي ذَكرنا))(١٢٠).

فالباقوليُّ هنا لا يَنتقِدُ أبا عليّ صراحةً، وإنَّما ينتقدُه ضِمنًا بزَعمِهِ أنَّه يُقدِّمُ بديلًا عن توجيه أبي علي للآية، وما ذهبَ إليه الباقولي هنا مردودٌ عند أكثر المُعربين، قال العُكبري: ((وهذا الوجه بعيدٌ؛ لأنَّ فيه تَقديمَ المُستثنى على المُستثنى منه، وعلى العاملِ فيه، وتَقديمَ ما في صِلةِ (أنْ) عليها))(١٢١).

أمَّا ما نقلَه الباقوليُّ من كلامِ أبي عليّ فأقلُّ ما يُقالُ فيه إنَّه اجتزاءٌ مُخِلٌّ؛ لأنَّ أبا عليّ قدَّم في «الحجة» شرحًا مُطوَّلًا للوجوه الَّتي تحتملها الآية مع التَّعليل والتَّمثيل، لا يتَّسعُ البَحثُ لعرضِها، وأكتفي بما يُبيِّنُ مذهب أبي عليّ في إعراب الآية وتوجيهها، فقد ذكرَ أنَّ ((المَعنى على قراءة الجماعة: لا تُصدِّقُوا إلَّا لِمَنْ تَبِعَ دينَكُم أنْ يُؤتى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتُم، وقوله:(قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَى اللهِ) اعتراضٌ بينَ المفعولِ وفعلِه، والتَّقدير: لا تُصدِّقُوا أنْ يُؤتى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتُم إلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُم))(١٢٢).

وفي هذا التَّقدير، الَّذي ذكره أبو عليّ، فإنَّ اللَّام في (لِمَن تبعَ دينَكم) ليسَت زائدة، وهي متعلِّقة بـ(تُؤمنوا)، و(أنْ يُؤتَى) في محلِّ جرّ بالباء المحذوفة، المُتعلِّقة أيضًا بـ(تُؤمنوا)، وهذه التَّوجيهات أوردَها أبو عليّ في «الحجة» مُفصَّلةً مُعلَّلةً، وما عرضتُه هنا يَكفي للحكم على أنَّ الباقوليَّ لم يكن موفَّقًا في نَقلِه عن أبي عليّ، كما لم يكن موفَّقًا في نَقدِه، ولا في التَّوجيه الَّذي قدَّمه.

ب– تعليق شِبه الجملة:

تشمل شِبهُ الجملة الظَّرفُ والجارُّ والمَجرور(١٢٣)، وهي لا تَقومُ بنفسِها، بل تكون جزءًا من الجملة، ولذلك لا بدَّ لها من مُتعلَّقٍ ليكون استعمالها صحيحًا.

وقد تتبَّع الباقوليُّ أبا عليّ في مواضِعٍ يُمكنُ إدراجُها تحت عنوان شِبه الجُملة، وفيما يلي عرضُها.

١– قال تعالى:(قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ)(١٢٤).

في هذه الآية أجازَ أبو عليّ تَعليقَ (في الحياةِ الدُّنيا)، بـ(حَرَّم)، على تَقدير: مَنْ حَرَّمَ ذاكَ وَقتَ الحياةِ الدُّنيا، وبـ(أخرَجَ)، على تقدير: أخرَجَ لِعبادِهِ في الحياةِ الدُّنيا، وبـ(آمَنوا)، على تقدير: آمَنوا في الحَياةِ الدُّنيا، وبـ(الرِّزقِ)، وبـ(الطَّيِّباتِ)، على تقدير: المُباحاتِ من الرِّزقِ.

ولم يُجِزْ تَعليقَه بـ(زينة)؛ لأنَّه اسمُ مصدرٍ وُصِفَ، والمَصدَرُ إذا وُصِفَ أو عُطِفَ عليه لا يَتعلَّقُ به شيءٌ بعدَ الوَصفِ أو العَطفِ(١٢٥).

والباقوليُّ نقلَ كلامَ أبي عليّ السَّابق، ولم يَعترِضْ إلَّا على تَعليق (في الحياةِ الدُّنيا)، بـ(الطَّيِّباتِ من الرِّزقِ)، فذكرَ كلامًا مُضطَربًا ختمَه بقوله: ((وفي تعلُّقِه بـ(الطَّيِّباتِ) نَظَرٌ؛ لأنَّ قولَهُ: (مِنَ الرِّزقِ) بيانٌ للطَّيِّباتِ، يَتنزَّلُ مَنزلةَ الحالِ، وكَما يَمنعُ النَّعتُ من التَّعلُّقِ بما قبلَه، فكذلكَ الحالُ، إلَّا أنَّ لأبي عليّ أنْ يَنحُوَ بهذا البيانِ نحوَ التَّمييزِ، فيتوجَّهُ لهُ حينئذٍ، للفَرقِ بينَه وبينَ الحالِ))(١٢٦).

فالباقوليُّ اتَّهَمَ أبا عليٍّ بأنَّه أغفَلَ عدَّةَ أمورٍ في توجيه الآية، منها الفصلُ بين الصِّلةِ والموصول، وإعمالُ الموصوفِ وذي الحال.

والحقيقة أنَّ أبا عليٍّ لم يُغفِلْ هذه الأُمور، بل نصَّ على أنَّ المصدرَ الموصوفَ أو المَعطوف عليه لا يَعمَل، كما نصَّ على أنَّ (الطَّيبات) يتعلَّق بها (في الحَياة الدُّنيا)، مع وجود فاصِلٍ هو قوله:(قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا)، وأجاز التَّعليقَ مع وجودِ هذا الفاصِلِ؛ لأنَّه يُسدِّدُ السِّياقَ في رأيه(١٢٧).

فاتِّهامُ أبي عليٍّ بالإغفال غير صحيح، وليس في محلِّه.

٢- قال تعالى:(سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ)(١٢٨).

في هذه الآية اعترضَ الباقوليُّ على أحد الوجوه، الَّتي ذكرها أبو عليٍّ، في تَعليقِ (منكُم)، فقال: ((فأمَّا الجارُّ في قولِه تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﭼ فيجوزُ أنْ يكونَ وَصفًا لـ(سَواء)، تَقديرُه: إسرارُ مَن أسَرَّ وجَهرُ مَن جَهرَ سَواءٌ ثابتٌ منكم.

ويَجوزُ أنْ يَكونَ مُتعلِّقًا بـ(سواء)، أي: يَستوي فيكم، مثل: مَررتُ بزَيدٍ.

ويَجوزُ أنْ يكونَ: جَهرُ مَن جَهَرَ منكم، وإسرارُ مَن أسَرَّ، سَواءٌ، وفيه نظر؛ لأنَّه قَدَّمَ الصِّلةَ على المَوصول، إلَّا أنْ تَجعَلَه من باب قوله:(وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)(١٢٩)))(١٣٠).

فموضع الاعتراض هو في تَعليق (منكم) بـ(جَهرَ، وأسَرَّ) على سبيل التَّنازُع، واكتفى في التَّقدير بذكر (منكم) معلَّقًا بـ(جَهرَ) على مَذهب مَن يَجعلونَ العملَ في باب التَّنازُع للعامل الأقرب على مذهب أهل البصرة(١٣١)، إشارةً إلى أنَّ موضع (منكم) يأتي بعد (من أسرَّ ومَن جهرَ)، وحُجَّةُ الباقوليِّ في الاعتراض أنَّ هذا الوجه يُفضي إلى تَقديمِ الصِّلةِ على المَوصول، وهذا غير جائزٍ في رأيه، ولكنَّه لم يَكد يَعترِض حَتَّى أتى بالمُسوِّغ، فقال: ((إلَّا أنْ تَجعَلَه من باب قوله:(وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)).

وجَعلُه هذا من باب الآية في سورة يوسف يَعني أنَّ (فيه) من الصِّلة، وقد تقدَّمَ على الموصول (الزاهدين)؛ لأنَّ (ال) فيه موصولة للعاقل، وهذا جائزٌ بشرط أنْ يتعلَّق (فيه) بمحذوفٍ يُفسِّرُه المَذكور، فلا يكون حينئذٍ تَقديمٌ للصِّلة على الموصول(١٣٢).

وهذا الاعتراض لا وَجهَ له؛ لِأنَّ التَّعليقَ بمحذوفٍ يُفسِّرُه المَذكورُ من مذهب أبي عليٍّ، فضلًا عن أنَّه أجازَ أنْ يُباشرَ (الزاهدين) الجارُّ والمجرور (فيه) على ضَعفٍ، قال أبو عليٍّ: ((وكقوله:وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ... زعمَ أبو الحسنِ أنَّ ذلك إنَّما يَجوزُ في حروفِ الجرِّ، والتَّقديرُ فيه التَّعليقُ بمُضمَرٍ يُفسِّرُه هذا الَّذي ظهرَ بعدُ، وإنْ كانَ يَجوزُ تسلُّطُه عليه))(١٣٣).

فمن الواضح أنَّ أبا عليٍّ ليسَ غافِلًا عن نتيجةِ التَّوجيه الَّذي قَبلَه في تعليق (منكم) بـ(جَهرَ)، وذلك على تقدير عامِلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه المَذكورُ، أو على مباشرةِ المَذكور له، مع تأخُّرِه عنه؛ لأنَّ ذلك يجوزُ في حروفِ الجرِّ.

الخاتمة:

عرضتُ فيما سبقَ، من البحث، المواضعَ الَّتي اعترضَ فيها الباقوليُّ على أبي عليٍّ، وانتهى البحث إلى النَّتائج الآتية:

١- كانَ الباقوليُّ مُعجبًا جدًّا بأبي عليٍّ الفارسيِّ، إلى درجةِ أنَّه غاصَ في مُؤلَّفاته، بحثًا وتَمحيصًا وتلخيصًا وبَسطًا وتوضيحًا وشَرحًا، وجعلَ مسيرتَه العلميَّة تدورُ في فلكِ أبي عليٍّ وعِلمِه.

٢- إعجاب الباقوليِّ بأبي عليٍّ لم يَمنعْه من انتقادِه في بعضِ الأحيانِ والاعتراضِ عليه، لكنَّ مجموع اعتراضاتِه، في كتاب «جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة»، كانَ قليلًا جدًّا، قياسًا بحجم الكتاب، وبمدى

موافقته لأبي عليّ.

٣- محتوى كتاب «جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة» للباقوليّ منقول برمّته عن أبي عليّ، مع بعض التَّصرفُ في عبارة أبي عليّ أحيانًا، وقد يُشيرُ إلى نقله عنه، وقد يُهملُ الإشارة إلى ذلك.

٤- يُظهِرُ كتابُ «جواهرِ القرآن ونتائج الصَّنعة» أنَّ الباقوليَّ كانَ مأسورًا بشخصيةِ أبي عليّ وأفكارِه، إلى درجةِ أنَّه لا يكادُ يستطيعُ الخروجَ حَتَّى عن عبارتِه، وإذا ما خرجَ عنها يَضطربُ أسلوبُه، وتتعقَّدُ الفِكرةُ الَّتي يَعرضُها.

٥- غالبُ اعتراضاتِ الباقوليّ كانت تدورُ في الخلاف بين الكوفيّين والبصريّين، مع أنَّ النَّحو في عَصرِه تطوَّرَ كثيرًا، وتجاوز قضايا الخلاف، وبدأت تستقرُّ مُصطلحاتُه ومبادئُه، وهذا دليلٌ على أنَّه كانَ مأسورًا بفِكرِ أبي عليّ وآرائه، محبوسًا في مصنَّفاتِه وعصرِه.

٦- ظهرَ في البحثِ أنَّ الباقوليَّ كانَ مُحِقًّا في بعضِ الاعتراضاتِ، على حين أنَّ مُعظَمَ اعتراضاتِه لم يكن مُصيبًا فيها.

٧- أهمُّ ما يُسجَّل للباقوليّ أنَّه احتفظ بآراء أبي عليّ في بعضِ كُتبِه الَّتي لم تصل إلينا، كالتَّذكرة وغيرِه، ومن هذا المُنطلق فقط تكتسبُ اعتراضاتُه قيمتَها العلميَّة.

الهوامش:

(١) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣٥٧/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٩٩/١.

(٢) سورة الزُّخرف، الآيات: ٨٥-٨٨.

(٣) قرأ حمزة وعاصم بكسر اللَّام والهاء، وقرأ باقي السَّبعة بنصب اللَّام وضمّ الهاء. يُنظر: التَّبصرة: ٦٧٢. أمَّا قراءة ضمّ اللَّام والهاء فهي قراءة الأعرج وأبي قِلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جُندب. يُنظر: البحر المحيط: ١٢٩/١٩.

(٤) سورة غافر، من الآية: ٦٠.

(٥) سورة الأعراف، من الآية: ٥٥.

(٦) الحجة للقرَّاء السبعة: ١٥٩/٦.

(٧) جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: ٨١٨/٢-٨١٩.

(٨) يُنظر: إعراب القرآن: ٨٢/٤، والكشاف: ٢٦٨/٤، وأنوار التَّنزيل: ٩٨/٥.

(٩) سورة البقرة، من الآية: ١٧٧.

(١٠) يُنظر: جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: ٩٢٩/٢.

(١١) البحر المحيط في التفسير ٢٦١/٣.

(١٢) التَّفسير البسيط: ٥١٨/٣، والبحر المحيط: ٢٦٠/٣-٢٦٢، والدر المصون ٢٤٧/٢.

(١٣) جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: ٩٢٩/٢-٩٣٠.

(١٤) التبيان في إعراب القرآن: ١٤٤/١.

(١٥) يُنظر: الكتاب: ٣٧/١، والمقتضب: ٩٣/٣، والأصول في النَّحو: ١٧٧/١.

(١٦) سورة الرَّعد، من الآيتين: ٢٢-٢٣.

(١٧) جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: ١٤٦/١.

(١٨) يُنظر: التِّبيان في إعراب القرآن: ٧٥٧/٢.

(١٩) يُنظر: الكتاب: ٩١/١.

(٢٠) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٦١١/٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٢٨/٢.

(٢١) سورة الشُّعراء، الآية: ٢٢٤.

(٢٢) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٣٩/٢-١٥٤.

(٢٣) سورة طه، الآية: ١٣.

(٢٤) يُنظر: التبصرة: ٥٩١.
(٢٥) يُنظر: البحر المحيط: ٢٤/١٥.
(٢٦) يُنظر: جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ٩٩٨/٢.
(٢٧) سورة طه، من الآيتين: ١١-١٢.
(٢٨) معاني القرآن: ١٧٦/٢.
(٢٩) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ٩٩٨/٢- ٩٩٩.
(٣٠) يُنظر: معاني القرآن- للفرّاء: ١٧٦/٢، ومعاني القراءات: ١٤٤/٢، وحجة القراءات: ٤٥١.
(٣١) سورة آل عمران، الآية: ١٤٢.
(٣٢) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ١٥٨٤/٣.
(٣٣) معاني القرآن: ٢٣٥/١، ويُنظر: مدرسة الكوفة: ٣٠٦.
(٣٤) يُنظر: إعراب القرآن :١٨٢، والإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٧٥): ٤٥٢/٢-٤٥٣.
(٣٥) يُنظر: البحر المحيط: ١٦٨/٦.
(٣٦) هي رواية أبي بشر عن ابن عامر. يُنظر: البحر المحيط: ٣٢٥/١٨.
(٣٧)سورة الزُّمر، من الآية: ٢١، وتتمة الآية أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ .قال العكبريُّ: ((قولُه تعالى: (ثُمَّ يَجْعَلُهُ): الجمهورُ على الرَّفعِ. وقُرِئَ شاذًّا بالنَّصبِ، ووجهُه أنْ يُضمَرَ معَه (أنْ) والمَعطوفُ عليه (أنَّ اللهَ أنزَلَ) في أوَّلِ الآيةِ، تقديرُهُ: ألَمْ تَرَ إنزالَ اللهِ، أو إلى إنزالِهِ ثُمَّ جَعلَهُ)). التبيان في إعراب القرآن: ١١١٠/٢.
(٣٨) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ١٥٨٤/٣.
(٣٩) يُنظر: البحر المحيط: ١٦٨/٦.
(٤٠) سورة الشُّعراء، الآية: ٤.
(٤١) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٤.
(٤٢) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ١٥٨٤/٣، ويُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٠٦/٤. (فيغفرُ) جزمٌ بالعطف على (يُحاسِبْكُم) إشارة إلى قراءة ابن كثير ونافع وأبي عَمْرو وحمزة والكسائيّ بجزم (فيغفرْ) في قوله تعالى:(وإن تُبْدُوا ما في أنفُسِكُمْ أوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فيَغْفِرُ لِمن يَشاءُ). يُنظر: السّبعة في القراءات: ١٩٥.
(٤٣) سورة المائدة، من الآية: ٩٥.
(٤٤) سورة الأعراف، من الآية: ١٨٦.
(٤٥) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ١٥٨٤/٣. و(يَذرُهم) بالجزم هي قراءة حمزة والكسائي. وباقي السبعة قرؤوا بالرّفع. انظر: السبعة في القراءات ص ٢٩٩. وموضع الفاء جزمٌ... من كلام المحقّق والباقولي؛ لأنّ ما بعد الفاء مبتدأ وخبر عند أبي عليّ.
(٤٦) يُنظر: الحجة للقرّاء السبعة: ٢٤٧/٢، ٤٢٧، ٣١١/٣، ٢٥٢/٥، ٣٣٢/٦.
(٤٧) يُنظر: الكتاب: ٦٩/٣.
(٤٨) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٦): ٤٤/١، وشرح المفصل- لابن يعيش: ٢٣٢/١.
(٤٩) سورة سبأ، من الآية: ٣٧.
(٥٠) يُنظر: التّعليقة على كتاب سيبويه: ٢٥٢/١.
(٥١) سورة الذّاريات، الآية: ١٧.
(٥٢) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ٥٠٩/١.
(٥٣) جواهر القرآن ٥٠٩/١-٥١٠.
(٥٤) يُنظر: جواهر القرآن ونتائج الصّنعة، الهامش (١): ٥١٠/١.
(٥٥) سورة هود، من الآية: ٤١.
(٥٦) يُنظر: الحجة للقرّاء السّبعة: ٣٣٠/٤. وجواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ٨٦٩/٢.

(٥٧) جواهر القرآن ٢/٨٧١.
(٥٨) يُنظر: حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ: ١/٢٩٤.
(٥٩) الحجة للقرّاء السّبعة: ٤/٣٣٠.
(٦٠) يُنظر: التّعليقة على كتاب سيبويه: ١/٢٥٢.
(٦١) سورة الكهف، من الآية: ٤٤.
(٦٢) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ٢/٨٧٢-٨٧٣.
(٦٣) سورة ص، الآية: ٥٨.
(٦٤) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ٢/٨٨٦.
(٦٥) الحجة للقرّاء السّبعة: ٦/٨٠.
(٦٦) يُنظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/١٧٣، والمحرر الوجيز: ٤/٥١١، والبحر المحيط: ١٨/٢٨٥، والدُّرُّ المصون: ٩/٣٩٠.
(٦٧) هي قوله تعالى:(هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ)، سورة ص، من الآية: ٥٧.
(٦٨) يُنظر: التّبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٠٥.
(٦٩) يُنظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/١٧٣، والمحرر الوجيز: ٤/٥١١، والبحر المحيط: ١٨/٢٨٥، والدُّرُّ المصون: ٩/٣٩٠.
(٧٠) سورة الأنعام، من الآية: ٧١.
(٧١) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ٢/٨٦٦.
(٧٢) الّذي استقرّ عند المتأخرين أنّ (كتاب) في نحو: عندي كتابٌ، مبتدأ مؤخّرٌ، والظّرف (عندي): خبره. يُنظر: نتائج الفكر في النّحو: ٣٢٥، وأمالي ابن الحاجب: ٢/٧٢٩.
(٧٣) سورة النّجم، من الآية: ٣٥.
(٧٤) سورة الذّاريات، الآية: ٢٠.
(٧٥) يُنظر:: حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ: ١/٢٩٤.
(٧٦) قال الشّهاب الخفاجيُّ: ((قوله: (رفعٌ بالابتداء عند سيبويه .. إلخ): هذا مذهب الجمهور، وخصّ سيبويه؛ لأنّه مقتداهم)). حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ: ١/٢٩٤.
(٧٧) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/٧١٤، وشرح الأشموني على الألفية: ٢/٢٦.
(٧٨) سورة آل عمران، من الآية: ٣.
(٧٩) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ١/٤٣٤، ويُنظر: الحجة للقرّاء السّبعة: ٢/ ١٥٩.
(٨٠) يُنظر: التّبيان في إعراب القرآن: ١/٢٣٦، والبحر المحيط: ٥/١٧٠-١٧١، والدُّرُّ المصون: ٣/١٥.
(٨١) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ١/٤٣٤.
(٨٢) يُنظر: شرح المفصل- لابن يعيش: ١/٢٣٢.
(٨٣) سورة الجاثية، من الآية: ٣٢.
(٨٤) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ١/٤٣٤.
(٨٥) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة، الهامش (٦): ١/٤٣٤.
(٨٦) سورة الذّاريات، من الآية: ٢٣.
(٨٧) جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: ١/٤٣٤-٤٣٥.
(٨٨) يُنظر: الخصائص: ٢/٤٣٧، وارتشاف الضّرب: ٢/١٣٢٠.
(٨٩) يُنظر: ارتشاف الضّرب: ٣/١٣٢٠.
(٩٠) سورة يوسف، الآية: ٣٥.
(٩١) يُنظر: معاني القرآن: ١/٣٢٨.
(٩٢) يُنظر: ارتشاف الضّرب: ٢/١٣٢٠، ومغني اللّبيب: ٢/٨٩، وشرح التّصريح على التّوضيح: ١/٣٩٢.
(٩٣) يُنظر: الخصائص: ٢/٤٣٧.

(٩٤) يُنظر: ارتشاف الضَّرب: ١٣٢٠/٣، ومغني اللَّبيب: ٨٩/٢، وهمع الهوامع: ٣٩٩/١.
(٩٥) يُنظر: المسائل الحلبيات: ٢٤٠.
(٩٦) يُنظر: المحرر الوجيز: ٢٤٢/٣.
(٩٧) يُنظر: الكشاف: ٤٦٨/٢.
(٩٨) سورة طه، من الآيتين: ١١-١٢.
(٩٩) يُنظر: الحجة للقرَّاء السَّبعة: ٢١٩/٥.
(١٠٠) يُنظر: جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: ٢١٢/١.
(١٠١) يُنظر: مغني اللَّبيب: ٨٩/٢.
(١٠٢) جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: ٢١٢/١-٢١٤.
(١٠٣) يُنظر: جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة، الهامش (٢): ٢١٤/١.
(١٠٤) سورة يوسف، من الآية: ٨٢.
(١٠٥) سورة يونس، من الآية: ٧١.
(١٠٦) يُنظر: الصِّناعتين (الكتابة والشِّعر): ١٨١، والكليات: ٣٨٤.
(١٠٧) سورة القيامة، الآية: ١.
(١٠٨) يُنظر: السَّبعة في القراءات: ٦٦١.
(١٠٩) يُنظر: البحر المحيط: ١٠٥/٢١.
(١١٠) جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: ٣٦٩/١، ويُنظر: المحتسب: ٣٠٩/٢.
(١١١) سورة الشَّمس، من الآيتين: ١-٢.
(١١٢) سورة الفرقان، من الآية: ٢٠.
(١١٣) جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: ١/ ٣٦٩-٣٧٠.
(١١٤) سورة اللَّيل، الآيات: ١-٣.
(١١٥) يُنظر: الكتاب: ٥٠١/٣.
(١١٦) الحجة للقرَّاء السَّبعة: ٣٤٥/٦.
(١١٧) يُنظر: الكتاب: ٥٠١/٣.
(١١٨) سورة آل عمران، من الآية: ٧٣.
(١١٩) يُنظر: جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: ١٩٩/١.
(١٢٠) جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: ١٩٩/١.
(١٢١) التِّبيان في إعراب القرآن: ٢٧١/١، ويُنظر: البحر المحيط: ٤٦٦/٥، والدُّرُّ المصون: ٢٥٣/٣.
(١٢٢) الحجة للقرَّاء السَّبعة: ٥٢/٣.
(١٢٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٤٣/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٥٤/١، وشرح التَّصريح على التَّوضيح: ١٢٨/٢.
(١٢٤) سورة الأعراف، من الآية: ٣٢.
(١٢٥) يُنظر: الحجة للقرَّاء السَّبعة: ١٤/٤.
(١٢٦) جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: ٣/ ١١٩٢.
(١٢٧) الحجة للقرَّاء السَّبعة: ١٤/٤.
(١٢٨) سورة الرَّعد، من الآية: ١٠.
(١٢٩) سورة يوسف، من الآية: ٢٠.
(١٣٠) جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة: ١١١/١.
(١٣١) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٧٤/٢، وشرح التَّصريح على التَّوضيح: ٤٨٣/١.
(١٣٢) يُنظر: الأُصول في النَّحو: ٢٢٣/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٤١/١.

(١٣٣) الحجة للقرّاء السّبعة: ٣٤٣/٤.

المصادر والمراجع:

– القرآن الكريم.

١– الأُصول في النّحو: أبو بكر محمد بن السّري بن سهل (ت٣١٦)، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، (د.ط)، مؤسسة الرّسالة– بيروت، (د. ت).

٢– ارتشاف الضّرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف الأندلسيُّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجيّ– القاهرة، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

٣– إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحاس (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، دار الكتب العلميّة– بيروت، ١٤٢١هـ.

٤– أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (ت٦٤٦)، تحقيق: د.فخر صالح سليمان قدارة، (د.ط)، دار عمار– الأردن، ودار الجيل– بيروت، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م.

٥– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين: أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريُّ (ت٥٧٧هـ)، ط١، المكتبة العصريّة– بيروت، ٢٠٠٣م.

٦– أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد البيضاويُّ (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد المرعشليّ، ط١، دار إحياء التُّراث العربيّ– بيروت، ١٤١٨هـ.

٧– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدّين بن هشام الأنصاريُّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ ومحمد البقاعيّ، (د.ط)، دار الفكر، (د. ت).

٨– البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف الأندلسيُّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١، دار الرّسالة العالميّة– بيروت، ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م.

٩– التّبصرة في القراءات السّبع: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيُّ (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د.محمد غوث النّدويّ، ط٢، الدّار السّلفيّة– الهند، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

١٠– التّبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريُّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاويّ، (د.ط)، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ– القاهرة، (د. ت).

١١– التّعليقة على كتاب سيبويه: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د.عوض القوزيّ، ط١، مطبعة الأمانة– القاهرة، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

١٢– التّفسير البسيط: أبو الحسن عليُّ بن أحمد بن محمد الواحديُّ (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة الأفاضل، ط١، دار العماد للدّراسات والبحوث القرآنيّة– دمشق، ١٤٣٤هـ–٢٠١٣م.

١٣– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدّين حسن بن قاسم ابن عبد الله بن عليّ المراديُّ (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربيّ– القاهرة، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م.

١٤– جواهر القرآن ونتائج الصّنعة: أبو الحسن عليُّ بن الحسين الباقوليُّ، قرأه وشرحه وحقق ما فيه وعلق حواشيه وصنع فهارسه: د.محمد أحمد الدّاليُّ، ط١، دار القلم– دمشق، ١٤٤٠هـ–٢٠١٩م.

١٥– حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ: لشهاب الدّين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجيُّ (١٠٦٩هـ)، (د.ط)، دار صادر– بيروت، (د. ت).

١٦– حجة القراءات: أبو زُرعة عبد الرّحمن بن محمد بن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، (د. ط)، دار الرّسالة– بيروت، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

١٧– الحجة للقرّاء السّبعة: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجيّ، وبشير جويجابيّ، ط٢، دار المأمون للتُّراث– دمشق وبيروت، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

١٨– الدُّرُّ المصون: أبو العباس شهاب الدّين أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم السّمين الحلبيُّ، تحقيق: د.أحمد الخراط،

(د.ط)، دار القلم- دمشق، (د. ت).
١٩- السَّبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د.شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف- القاهرة، ١٤٠٠هـ.
٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرَّحمن العقيليُّ (ت٧٦٩هـ)، ط٢٠، دار التُّراث- القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢١- شرح التَّصريح على التَّوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهريُّ (ت٩٠٥هـ)، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٢٢- شرح المفصل: أبو البقاء يعيش بن عليّ بن أبي السَّرايا (ت٦٤٣هـ)، تقديم: د.إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢٣- الصِّناعتين (الكتابة والشِّعر): أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريُّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاويّ، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة- بيروت، ١٤٠٦هـ-١٤١٩هـ.
٢٤- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجيّ- القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٥- الكشاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل: أبو القاسم جار الله محمد بن عمر الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ)، ط٣، دار الكتاب العربيّ- بيروت، ١٤٠٧هـ.
٢٦- الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينيُّ الكفويُّ (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصريّ، (د.ط)، مؤسسة الرِّسالة- بيروت، (د. ت).
٢٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، (د.ط)، المجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة- القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٢٨- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحقّ بن غالب ابن عطية الأندلسيُّ (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السَّلام عبد الشَّافي محمد، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٢٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو: د. مهدي المخزوميُّ، ط٣، دار الرَّائد العربيّ- بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٣٠- المسائل الحلبيات: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن هنداويّ، ط١، دار القلم- دمشق، ودار المنارة- بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣١- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيُّ (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: أ.د.حاتم الضَّامن، ط١، دار البشائر- دمشق، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٣٢- معاني القراءات: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهريُّ (ت٣٧٠هـ)، ط١، جامعة الملك سعود- الرِّياض، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
٣٣- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النَّجاتي، ومحمد علي النَّجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشَّلبيّ، ط١، دار المصريَّة للتأليف والتَّرجمة- مصر، (د. ت).
٣٤- مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدِّين بن هشام الأنصاريُّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد، ط٢، مؤسسة الصَّادق للطِّباعة والنَّشر- إيران، (د. ت).
٣٥- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديُّ (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د. ط)، عالم الكتب- بيروت، (د.ت).
٣٦- نتائج الفكر في النَّحو: أبو القاسم عبد الرَّحمن بن عبد الله بن أحمد السُّهيليُّ (ت٥٨١هـ)، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٣٧- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطيُّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: الشَّيخ أحمد عزو عناية، ط٢، دار إحياء التُّراث العربيّ- بيروت، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

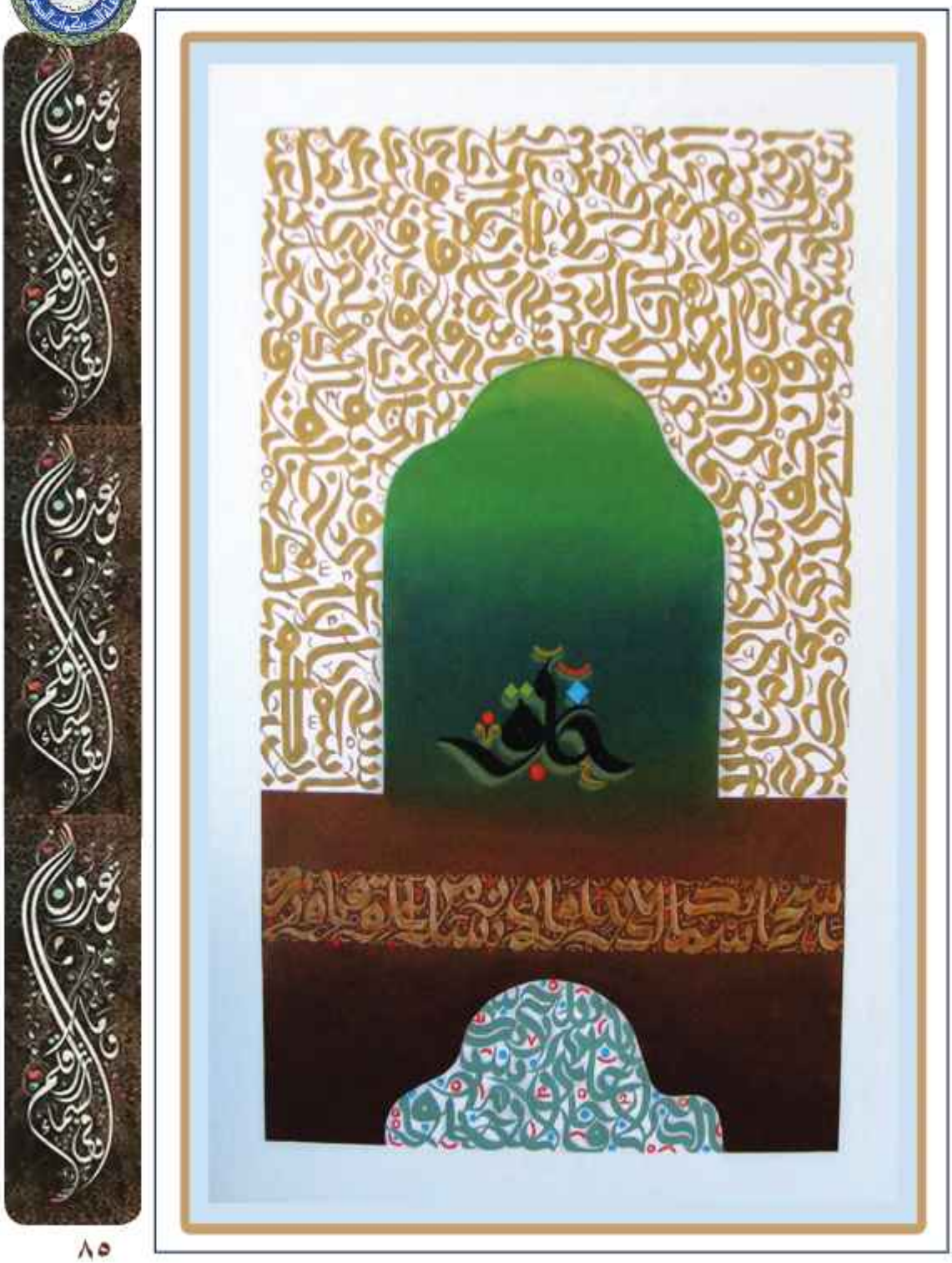

Al-Thakawat Al-Biedh Magazine

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon